

بقلم: عبد الله بن سعيد اليوسف

أصول عامة

# إتحاف الأخوة بدلائل النبوة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له.  
وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله  
صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.  
أما بعد...

فإن الإيمان بالأنبياء والمرسلين أحد أصول الإيمان الستة المذكورة في حديث جبريل<sup>(١)</sup> وغيره؛ وهي الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر

(١) وذلك في روايته عند مسلم وهو أول حديث في صحيحه بعد المقدمة.

خيرهِ وشَرهِ. والناظر في هذه الأركان يجدها ترجع إلى الإيمان بالله ورسله<sup>(١)</sup>، فهما الأصل لغيرهما؛ إذ المعرفة بالملائكة والكتب واليوم الآخر والقدر، كلها مبنية على ما جاءت به الرسل من الله تعالى، بل حتى المعرفة بالله تعالى والإيمان به منه ما يتوقف على خبر الرسل كما لا يخفى. لذا وصف شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله الإيمان بالنبوات وتقريرها بأنه: (عماد الدين وأصل الدعوة النبوية وينبوع كل خير وجماع كل هدى)<sup>(٢)</sup>.

ودلائل النبوة هي الأدلة التي تعرف بها نبوة النبي الصادق من كذب المدعي للنبوة، ولأنها دلائل لذلك الأصل الذي يبنى عليه غيره فلا بد إذن من معرفتها وإدراكها بما يحقق المقصود من تلك الدلائل، وهذا ما سنحاول الوصول إليه بإذنه تعالى بعد التقديم لتوضيح ضرورة إثبات النبوات وكونها من لوازم الإيمان بالله سبحانه.

نسأله تعالى التوفيق والسداد في القول والعمل، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

## «الفصل الأول: دلائل العقل والفطرة على النبوات»

بعد أن قدمنا قيمة الإيمان بالأنبياء والمرسلين وبيننا أنها الأساس لغالب أركان الإيمان الأخرى فلا شك أن من مقتضيات ذلك أن يكون في فطر بني آدم وعقولهم من الدلائل على ضرورة ذلك ما يجعله أمراً مقدماً على غيره بعد إقرارها بخالقها وإفراده بالتوجه والعبادة.

قال ابن القيم رحمه الله: (إن إرسال الرسل أمر مستقر في العقول يستحيل تعطيل

(١) وهو ما أشار إليه الخافظ ابن حجر في (الفتح) (١٥٩/١) وغيره.

(٢) «شرح العقيدة الأصفهانية» (ص ١٣٥-١٣٦) ضمن الجزء الخامس من «الفتاوى الكبرى» (دار الفكر).

العالم عنه كما يستحيل تعطيله الصانع، فمن أنكر الرسول فقد أنكر المرسل ولم يؤمن به، ولهذا جعل سبحانه الكفر برسله كفراً به<sup>(١)</sup>.

(ومن عجب أن يأتي على هذا الإنسان زمان يزعم لنفسه أنه استغنى عن ربه، استغنى عن رعايته وفضله ورحمته وبره، استغنى عن هدايته ودينه ورسله، استغنى بالأداة التي علم ربه أنها لا تغنيه - ما لم تقوم بمنهج الله - فلم يكتب عليه عقاباً إلا بعد الرسالة والبيان...

وخطأ وضلال - إن لم يكن هو الخداع والتضليل - كل زعم يقول: إن العقول الكبيرة كانت حرة أن تبلغ بدون الرسالة ما بلغته بالرسالة...

وآية أن ما يتم بالرسالة - عن طريق العقل نفسه - لا يمكن أن يتم بغيرها، فلا يغني العقل البشري عنها؛ أن تاريخ البشرية لم يسجل أن عقلاً واحداً من العقول الكبيرة النادرة اهتدى إلى مثل ما اهتدت إليه العقول العادية المتوسطة بالرسالة، لا في تصور اعتقادي ولا في خلق نفسي ولا في نظام حياة ولا في تشريع واحد لهذا النظام...<sup>(٢)</sup>.

ولما كان المخالفون في ذلك صنفين؛ صنف ينكرون جنس النبوات وينازعون فيها، وصنف مقرون بالجنس منازعون في العين، ومقصودنا منهم أهل الكتاب من اليهود والنصارى الذين يقرّون بجنس النبوات لكن ينازعون في إثبات نبوة محمد ﷺ فسأجعل الكلام في مقامين، لكن قبل ذلك لا بد من أن نبين أن دلائل العقل التي نقصدها هنا، أو هذا المسمى (الدلائل العقلية) ليست هي بمعزل عن ما جاء في القرآن كما ادّعاه أهل الكلام وجعلوا دلائل الشرع أو الأدلة النقلية تتناول

(١) «مدارج السالكين» (١/١٥).

(٢) «في ظلال القرآن» (ص ٨١١).

الأخبار فقط، وأما الدلائل العقلية فهي ما ابتدعوه من أصولهم وقواعدهم التي ذمهم بسببها غير واحد من علماء السلف، وهم لم ينكروها لذاتها بل لتضمنها أولاً الإعراض عن الهدى القرآني، وثانياً عدم انتهازها للمطلوب الذي قصدوه فضلوا وأضلوا<sup>(١)</sup>. بل الحق أن الأدلة الشرعية نوعان: عقلي وسمعي، فالعقلي ما دلّ الشرع عليه من المعقولات، والسمعي ما دلّ بمجرد الأخبار كما فصل ذلك شيخ الإسلام<sup>(٢)</sup>. فالهم أن ما نعينه هنا بدلائل العقل هو ما دلّ عليه القرآن من مخاطبة العقول واستلزامها بما هو مركز فيه، وإذا اتضح مرادنا فهذا أوان المقصود:

### [١-١] ضرورة إثبات النبوات في الجملة:

إن كل من أقرّ بالله تعالى رباً وإلهاً رحيماً عليمّاً حكيماً فإنه مضطر إلى إثبات النبوات اضطراراً لا محيد عنه إذا فهم مقتضى إيمانه ذاك ولا زمه، ذلك أن البشر منذ عهود غابرة -وما زالوا- مختلفون في أمور شتى، لكن من أعظمها وأكبرها اختلافهم في ربهم تبارك وتعالى اختلافاً لا اجتماع معه، كما قال تعالى ﴿هَذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ﴾<sup>(٣)</sup> [الحج: ١٩].

فقد حصر الله تعالى كل المختصمين فيه في طرفين؛ المؤمنون على اختلاف أجناسهم وأماكنهم، والكافرون الذين وإن كانوا مختلفين في أنفسهم لكن يجمعهم

(١) أنظر موقف علماء السلف من علم الكلام وأهله وسبب ذلك عند شيخ الإسلام في «درء تعارض العقل والنقل» (٢٣٢/١)، وكذا «المجموع» (٣٠٦/٣-٣٠٨).

(٢) في «الدرء» (١٩٨/١-١٩٩) (٣٦/٨-٣٧) وقد ردّ قبل ذلك على من قال أن القرآن ليس فيه طريقة عقلية برهانية..

(٣) كما فسرها مجاهد وعطاء بن أبي رباح وغيرهما فيما رواه عنهم ابن جرير (٩١-٩٠/١٧) يجعل هذين الخصمين هما جميع المؤمنين وجميع الكافرين، وهو الذي اختاره ورجحه ابن جرير وبين عدم منافاته لنزول الآية في سبب من الأسباب مع كونها عامة في غيره، وهو اختيار ابن كثير أيضاً (٢١٢/٣).

اسم الكفر وعدم معرفة ربهم.

والمهم أن واقع بني آدم هذا من اختلافهم واختصامهم في ربهم إلى طرفين متناقضين جعل من الضروري أن يرسل الله تعالى إليهم رسلاً يبينون لهم الحق ويحكمون فيما بينهم من الاختلاف، كما قال: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيُحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِي مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٣]، قال شيخ الإسلام: (وقوله تعالى ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ أي فاختلَفُوا بعد ذلك كما قال في السورة الأخرى ﴿وَمَا كَانَ النَّاسُ إِلَّا أُمَّةً وَاحِدَةً فَاخْتَلَفُوا﴾ فلما اختلف بنو آدم بعث الله النبيين مبشرين ومنذرين وأنزل معهم الكتاب<sup>(١)</sup>).

ولا شك أن الله تعالى لا يخفى عليه حالهم بل هو مطلع عليهم عليهم باختلفهم، ثم ربوبيته لهم تقتضي أن لا يتركهم سدى لا يعرفهم ما ينفعهم في معاشهم ومعادهم وما يضرهم فيهما، بل هذا هضم للربوبية ونسبة الرب إلى ما لا يليق به، وما قدره حق قدره من نسبة إليه<sup>(٢)</sup>.

ثم رحمته تعالى تمنع إهمال عباده في اختلافهم هذا وعدم تعريفهم ما يسألون به غاية كمالهم، فمن عرف مقتضى رحمته أدرك أنه متضمن لإرسال الرسل وإنزال الكتب أعظم من تضمنه علم إنزال الغيث وإنبات الكلاً وإخراج الحب، إذ أن اقتضاء الرحمة لما تحصل به حياة القلوب أعظم من اقتضاءها لما تحصل به حياة الأبدان، لكن المحجوبون إنما أدركوا من رحمته حظ البهائم والدواب وأدرك منه

(١) «الجواب الصحيح» (٢٨٣/١).

(٢) «مدارج السالكين» (١٣/١-١٤).

أولوا الأبواب أمراً وراء ذلك<sup>(١)</sup>، وما قدره حق قدره من أجلّ بهذا.

ثم حكمته تعالى تقتضي أن لا يخلق خلقه عبثاً، ولا يتركهم سدى لا يؤمرون ولا ينهاون، ولهذا نزه نفسه عن هذا في غير موضع من كتابه، فمن أجاز ذلك فما عرفه حق معرفته ولا قدره حق قدره<sup>(٢)</sup>.

لهذا كله ولغيره ندّد الله تعالى بمنكري النبوات والرسالات ووصفهم بأنهم لا يقدرّون الله حق قدره فقال: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِذْ قَالُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ مِّن شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٩١].

ولا شك أن هذا متوجّه لمن يقرّ بربوبية الله تعالى ورحمته وحكمته ثم هو يخالف مقتضى ذلك إلى إنكار الرسالات سواء كان ينكر أن يرسل الله من البشر رسولاً ولو شاء لأنزل ملائكة كما قالته العرب قديماً، أو كان يستعظم أن يهتم خالق هذا الكون الهائل بهذا المخلوق الضئيل فيرسل له من يهديه كما قاله بعض الفلاسفة قديماً وحديثاً.

فمن أقرّ بأن الله رب العالمين وخالقهم ورازقهم لكنه لا يرشدهم إلى الهدى وإلى ما يصلح شؤونهم بل يتركهم هملاً بلا إرشاد فهذا فوق قدحه في الله سبحانه فإنه متناقض تناقضاً بيّناً إذ أثبت أن الله تعالى هو رب الناس ومدبر أمورهم وهو الذي يرعاهم لكنه مع ذلك يرى تحبّط شؤونهم وانصرافهم عن الحق والهدى وهو يراقب كل ذلك من دون أن يتدخل فيعينهم يتبين الهدى لهم.

ونحن لا نقول ذلك بناءً على مثل أصل المعتزلة من إيجابهم النبوة على الله تعالى على طريقتهم في إيجاب ما يوجبونه عليه بالعقل المحض، وإنما نقول أن ذلك واجب

(١) «مدارج السالكين» (١/١٣-١٤).

(٢) المصدر السابق (١/٧٩).

لكونه من مقتضى حكمة الله تعالى ورحمته وإعطائه الخلق ما يحتاجون إليه كما قال شيخ الإسلام<sup>(١)</sup>.

ثم فصل ذلك أكثر بقوله<sup>(٢)</sup>: (ويمكن بسط هذه الطريقة وتقريرها بما ليس هذا موضعه في انه كما علم بما في مصنوعاته من الإحكام والإتقان أنه عالم، وبما أن فيها من التخصيص أنه مريد، فيعلم بما فيها من النفع للخلائق أنه رحيم وبما فيها من الغايات المحموده أنه حكيم، والقرآن يبين آيات الله الدالة على قدرته ومشئته، وآياته الدالة على إنعامه ورحمته وحكمته ولعل هذا أكثر في القرآن كقوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ \* الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بَنَاءً وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢١-٢٢]... وقوله جل وعز: ﴿وَلَمْ يَرَوْا أَنَا نَسُوقُ الْمَاءَ إِلَى الْأَرْضِ الْجُرُزِ فَنُخْرِجُ بِهِ زَرْعًا تَأْكُلُ مِنْهُ أَنْعَامُهُمْ وَأَنْفُسُهُمْ أَفَلَا يُبْصِرُونَ﴾ [السجدة: ٢٧]، وهو سبحانه في سورة الرحمن يقول في عقب كل آية ﴿فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ وهو يذكر فيها ما يدل على خلقه وعلمه وقدرته ومشئته وما يدل على إنعامه ورحمته وحكمته، وكذلك ذكر في مخاطبة الرسل للكفار كقوله سبحانه: ﴿قَالَ فَمَنْ رَبُّكُمَا يُوسَى \* قَالَ رَبُّنَا الَّذِي أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى \* قَالَ فَمَا بَالُ الْقُرُونِ الْأُولَى \* قَالَ عَلِمَهَا عِنْدَ رَبِّي فِي كِتَابٍ لَا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنْسَى \* الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ مَهْدًا وَسَلَكَ لَكُمْ فِيهَا سُبُلًا وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْ نَبَاتٍ شَتَّى \* كُلُوا وَارْزَعُوا أَنْعَامَكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لَأُولِي النُّهَى﴾ [طه: ٤٩-٥٤] ومثل هذا في القرآن كثير) أ.هـ.

(١) («الأصفهانية») (ص ٩٣).

(٢) (ص ١٣٩-١٤٠) من المصدر السابق.

وأما من أثبت مقتضى كل ما سبق لكنه ينكر أن يرسل الله من البشر رسولاً لضعف البشر عن ذلك أو لغيره من الأسباب فهذا يلزم منه إما القدح في قدرته تعالى على ذلك أو نفي حكمته فيه، قال شيخ الإسلام: (وقد ذكر الله تعالى في القرآن الحجة على من أنكر قدرته، وعلى من أنكر حكمته، فأول ما أنزل الله تعالى ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ \* خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ \* اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ \* الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ \* عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ [العلق: ١-٥] ثم شرح ذلك بقوله: (وبيان ذلك أنه قال في أول السورة ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ \* خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ﴾، ومعلوم أن من رأى العلقه قطعة من دم فقيل له هذه العلقه يصير منها إنسان يعلم كذا وكذا لكان يتعجب من هذا غاية التعجب وينكره أعظم الإنكار، ومعلوم أن نقل الإنسان من كونه علقه إلى أن يصير إنساناً عالماً قادراً كاتباً أعظم من جعل مثل هذا الإنسان يعلم ما أمر الله به و ما أخبر به، فمن قدر على أن ينقله من الصغر إلى أن يجعله عالماً قارئاً كاتباً كان أن يقدر على جعله عالماً بما أمر وبما أخبر به أولى وأحرى، وهذا كما استدل على قدرته على إعادة الخلق بقدرته على الابتداء) أ.هـ. هذا بشأن القدرة، وأما الحكمة في ذلك فقد قال رحمه الله شارحاً لها: (وأما حكمته في إرسال بشر فقد ذكر أنه من جنسهم وأنه بلسانهم فهو أتم في الحكمة والرحمة، وذكر أنهم لا يمكنهم الأخذ عن الملك وأنه لو نزل ملكاً لكان يجعله في صورة بشر ليأخذوا عنه، ولهذا لم يكن البشر يرون الملائكة إلا في صورة الآدميين كما كان جبريل يأتي في صورة دحية الكلبي وكما أتى مرة في صورة أعرابي، ولما جاؤوا إبراهيم وامرأته حاضرة كانوا في صورة بشر وبشروها بإسحاق ومن وراء إسحاق يعقوب. قال تعالى: ﴿وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَى



إِلَّا أَنْ قَالُوا أَبَعَثَ اللَّهُ بَشَرًا رَسُولًا \* قُلْ لَوْ كَانَ فِي الْأَرْضِ مَلَائِكَةٌ يَمْشُونَ مُطْمَئِنِّينَ لَنَزَّلْنَا عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ مَلَكًا رَسُولًا ﴿[الإسراء: ٩٤-٩٥]﴾ (١) أ.هـ.

## [٢-١] إثبات نبوة محمد ﷺ:

بعد أن بينا في المقام الأول ما يقتضيه العقل والفطرة في إثبات ربوبية الله سبحانه ورحمته وحكمته من ضرورة إثبات النبوات في الجملة، تنتقل إلى المقام الثاني وهو إلزام من أقر بالنبوات جملة بأن يقر بنبوة محمد ﷺ بالخصوص، بل لا يمكن إثبات نبوة أي نبي سواه بدليل ما دون أن يدل ذلك الدليل على نبوته ﷺ كما قال شيخ الإسلام (٢).

وهناك مسلكان لإثبات نبوته ﷺ مستفادان من قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَسَتْ مُرْسَلًا قُلْ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ﴾ [الرعد: ٤٣]، قال شيخ الإسلام (٣): (وهذان الطريقتان بهما تثبت نبوة النبي ﷺ وهي الآيات والبراهين الدالة على صدقه، أو شهادة نبي آخر قد علم صدقه له بالنبوة. فذكر هذين النوعين بقوله: ﴿قُلْ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ﴾ فتلك يعلم بها صدقه بالنظر العقلي في آياته وبراهينه، وهذه يعلم بها صدقه بالخبر السمعي المنقول عن الأنبياء قبله) أ.هـ.

فكانت دلائل نبوته ﷺ العقلية مبنية على مقتضى ربوبية الله تعالى وحكمته وقدرته، وعلى أولوية الإيمان به نسبة إلى غيره من الأنبياء عليهم السلام أجمعين، فلا بد إذن من تفصيل الكلام في هذين المسلكين...

(١) «النبوات» (ص ٢٦٧-٢٦٩).

(٢) «النبوات» (ص ٥١).

(٣) «المجموع» (١٤/١٩٢-١٩٣).

## [١-٢-١] المسلك الأول:

## الاستدلال على نبوته ﷺ من

## مقتضى ربوبية الله تعالى وحكمته وقدرته:

لا بد أن يُعلم ابتداءً أن الكذب على الله تعالى هو أعظم أنواع الكذب، كما قال: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِباً أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ﴾ [الأنعام: ٩٣]، فهذا يبين أن لا أظلم ممن كذب على الله في ادعائه النبوة والوحي.

ثم قد بين الله تعالى أنه لا يمكن أن يقرّ من يفعل ذلك بل لا بد أن يفضحه ولا ينصره ويهلكه فقال: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ \* لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ \* ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ \* فَمَا مِنْكُمْ مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾ [الحاقة: ٤٤-٤٧] وهذا بتقدير أن يتقوّل عليه بعض الأقاويل، فكيف بمن يتقوّل الرسالة كلها؟ كما قال شيخ الإسلام<sup>(١)</sup>، وبين أن ذلك من سنته فقال: «وقد علم من سنته وعاداته أنه لا يؤيد الكذاب بمثل ما أيد به الصادق قط، بل لا بد أن يفضحه ولا ينصره، بل لا بد أن يهلكه، وإذا نصر ملكاً ظالماً مسلطاً فهو لم يدع النبوة ولا كذب عليه بل هو ظالم سلّطه على ظالم كما قال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ نُوَلِّي بَعْضَ الظَّالِمِينَ بَعْضًا﴾ [الأنعام: ١٢٩] بخلاف من قال أنه أرسله فهذا لا يؤيده تأييداً مستمراً إلا مع الصدق، لكن قد يمهله مدة ثم يهلكه كما فعل بمن كذب الرسل<sup>(٢)</sup> أ.هـ.

وقال ابن القيم شرحاً لتلك الآية: «أفلا تراه كيف يخبر سبحانه أن كماله

(١) «النبوات» (ص ٣٦٦)، وانظر أيضاً «الجواب الصحيح» (١/١٦٥).

(٢) «النبوات» (ص ٢٧٠-٢٧١).

وحكمته وقدرته تأبى أن يقرّ من تقول عليه بعض الأقاويل، بل لابد أن يجعله عبرة لعباده، كما جرت بذلك سنته في المتقولين عليه. وقال تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَإِنْ يَشِإِ اللَّهُ يَخْتِمْ عَلَىٰ قَلْبِكَ﴾ هنا انتهى جواب الشرط، ثم أخبر خبراً جازماً غير معلق: ﴿وَيَمْنَحُوا اللَّهَ الْبَاطِلَ وَيُحِقُّ الْحَقَّ بِكَلِمَاتِهِ﴾ أنه يمحو الباطل ويحق الحق<sup>(١)</sup> أ.هـ.

وأيضاً بين الله تعالى جزاء المفترين عليه بقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ اتَّخَذُوا الْعِجْلَ سَيْنًا لَهُمْ غَضَبٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَذِلَّةٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُفْتَرِينَ﴾ [الأعراف: ١٥٢]، قال أبو قلابة: «هي والله لكل مفتر إلى يوم القيامة»<sup>(٢)</sup>، ومن أعظم الافتراء عليه دعوى النبوة والرسالة كذباً كما في آية الأنعام المتقدمة<sup>(٣)</sup>، فوعد الله تعالى أن المفترين عليه وأعظمهم هؤلاء لا بد أن ينالهم غضب وذلة في الحياة الدنيا مما يفضحهم ويكشف أمرهم، وهو المقصود تقريره هنا.

فإن قيل بأن الله تعالى قد نصر بعض الملوك الكافرين وأظهرهم وأطال مدتهم مثل فرعون ونمرود وجنكسخان وغيرهم فجوابه ظاهر كما قال شيخ الإسلام<sup>(٤)</sup> بأن هؤلاء لم يدع أحد منهم النبوة وأن من أطاعه دخل الجنة ومن عصاه دخل النار، بخلاف من ادعى النبوة فإنه لا يكون إلا أحد رجلين، إما صادقاً فينصره الله ويؤيده وينصر أتباعه ويجعل العاقبة لهم، وإما كاذباً فينتقم الله منه ويقطع دابره ويتبين أن ما جاء به ليس من الآيات والبراهين بل من جنس أفعال الكهان والسحرة التي تمكن معارضتها بمثلها أو أقوى منها.

(١) انظر «المدارج» (٤٨٧/٣)، وتوجيه الآية هذا فصله أيضاً شيخ الإسلام في «الجواب الصحيح»

(١٦٥/١)، و«النبوات» (ص ٣٦٧)، وانظر «شرح العقيدة الطحاوية» (١٥٨-تحقيق الألباني).

(٢) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٤٥/٩) من طريقين عن أيوب السخيتاني عن أبي قلابة.

(٣) وانظر «النبوات» (ص ٣٦٨).

(٤) في «الجواب الصحيح» (١٥٠-١٤٩/١).

ونحن لا ننكر أن كثيراً من الكذابين قام في الوجود وادعى أنه رسول من عند الله وظهرت له شوكة ولكن لم يتم أمره ولم تطل مدته بل سلط الله عليه رسله وأتباعهم حتى قطعوا دابره واستأصلوه، فهذه سنة الله ثابتة في ذلك، إذ لا سبيل إلى العباد لمعرفة صدق المدعي للنبوة من كذبه إلا بأن ينتظروا ما الله فاعل به، حتى أن الكفار يعلمون ذلك كما حكى الله عنهم: ﴿أَمْ يَقُولُونَ شَاعِرٌ نَتَرَبَّصُ بِهِ رَبُّهُ الْمُتُونُ \* قُلْ تَرَبَّصُوا فَإِنِّي مَعَكُمْ مِنَ الْمُتَرَبِّصِينَ﴾<sup>(١)</sup> [الطور: ٣٠-٣١].

ومن أقوى ما يمكن أن يُعترض به على ذلك ما روي<sup>(٢)</sup> من حال الدجال في أول أمره أنه يدعي النبوة فلا يكشف الله أمره ابتداءً بل يمكن له بقدره ما يجعله يرتقي فيدعي الربوبية بعد ذلك، لكن هذا لا يعارض ما قررناه فإن الله تعالى سيكشف أمره أخيراً، رغم كونه يحمل من الدلالات التي تبين كذبه في دعواه النبوة أو الربوبية ما استفاضت به النصوص<sup>(٣)</sup>، ثم إن فتنة الدجال هذه لما لها من هذه الخصوصية كانت للتأخر في كشف كذبه وحقيقة حاله سبباً لكونها من أعظم الفتن، ولا أعظم منها على الإطلاق كما قال النبي ﷺ: (ما بين خلق آدم إلى قيام الساعة أمر أكبر من الدجال)<sup>(٤)</sup>. ويضاف إلى ذلك أن النبي ﷺ بين أن الله تعالى لم يبعث نبياً إلا أنذر أمته الدجال لشدة خطره هذا وعظم فتنته، فكان هذا دليلاً على كونه ابتلاءً من عند الله فيه نوع خفاء أو تأخر لسنته تلك في كشف أمر المفتزين عليه بخلاف من تقدمه، فاقضى ذلك أن يختصه الله بزيادة إخبار وإيضاح إلى بني آدم عن طريق رسله إليهم.

(١) أنظر «شرح العقيدة الطحاوية» (ص ١٥٧-١٥٨/تحقيق الألباني).

(٢) إنما قلنا ذلك لضعف الحديث الذي فيه تفصيل بدء أمر الدجال بالنبوة ثم بالربوبية، وهو عند ابن ماجه (٤٠٧٧)، وله شاهد ضعيف أيضاً عند الطبراني ونقله عنه بإسناده الحافظ ابن كثير في «النهاية» (ص ٩٠) والله أعلم..

(٣) كما ذكر شيخ الإسلام في «الجواب الصحيح» (١/١٥٠).

(٤) أخرجه مسلم (١٢٧/٢٩٤٦) عن عمران ابن حصين ؓ.

والمقصود هنا تقرير هذا الأصل وهو أن الله تعالى لا يمكن أن يقرّ من يكذب عليه بل لا بد أن يفضحه ويهتك ستره ويكشف كذبه، ومن هذا الأصل نعلم بطلان إنكار رسالته ﷺ واستجازه كونه كاذباً - وحاشاه - في دعوى النبوة مع تأييد الله له ونصره على مخالفه ثم نصر أتباعه من بعده، بل إنكار رسالته ﷺ طعن في الرب تبارك وتعالى ونسبته إلى الظلم والسفه تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً، بل جحد للرب بالكلية وإنكار كما قال ابن أبي العزّ رحمه الله في (شرحه للطحاوية) وزاد<sup>(١)</sup>: «وبيان ذلك: أنه إذا كان محمد ﷺ عندهم ليس بنبي صادق بل ملك ظالم، فقد تهيأ له أن يفترى على الله ويتقول عليه، ويستمر حتى يحلل ويحرم ويفرض الفرائض ويشرع الشرائع وينسخ المثل يضرب الرقاب ويقتل اتباع الرسل وهم أهل الحق ويسبي نساءهم ويفنم أموالهم وذراريهم وديارهم، ويتم له ذلك حتى يفتح الأرض وينسب ذلك كله إلى أمر الله له به ومحبه له، والرب تعالى يشاهده وهو يفعل بأهل الحق وهو مستمر في الافتراء عليه ثلاثاً وعشرين سنة، وهو مع ذلك كله يؤيده وينصره ويُعلي أمره ويمكن له من أسباب النصر الخارجة عن عادة البشر، وأبلغ من ذلك أنه يجيب دعواته ويهلك أعداءه، ويرفع له ذكره، هذا وهو عندهم في غاية الكذب والافتراء والظلم، فإنه لا أظلم ممن كذب على الله وأبطل شرائع أنبيائه وبدّلها وقتل أولياءه، واستمرت نصرته عليهم دائماً والله تعالى يقرّه على ذلك ولا يأخذ منه باليمين ولا يقطع منه الوتين، فيلزمهم أن يقولوا: لا صانع للعالم ولا مدبر، ولو كان له مدبر قدير حكيم لأخذ على يديه ولقابه أعظم مقابلة وجعله نكالاً للصالحين، إذ لا يليق بالملوك غير ذلك فكيف بملك الملوك وأحكام الحاكمين» أ.هـ.

(١) أنظر «شرح العقيدة الطحاوية» (ص ١٥٧ - تحقيق الألباني).

وفوق ذلك أن بعضاً من معاصريه ﷺ حين ادعى النبوة تأثراً به فضحه الله وأخزاه ولم يدم ذكره طويلاً حتى عرف الخلق كلهم أنه كذاب دجال، فلو كان محمد ﷺ كاذباً مثلهم -وحاشاه- فلم لم يكشف الله أمره مثلهم؟ فضلاً عن أن كشف حال أولئك الكذابين كان من دلائل صدقه ﷺ في حقيقة الأمر.

وبتطبيق هذه الأدلة العقلية الواضحة على الحال الذي كان عليه محمد ﷺ يتبين أنه رسول من عند الله بحق لا يمكن إنكار ذلك بعد ما فصلناه إلا بإنكار ذات الرب سبحانه أو إنكار قدرته على ذلك أو حكمته في أفعاله، وكل ذلك نسبة للنقائص إليه تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

ثم إن ادعى بعض أهل الكتاب من النصارى وغيرهم أن محمداً ﷺ رسول إلى العرب خاصة وذلك لما تقدم من الأدلة على نبوته ورسالته لكنهم يمتنعون من الإقرار بعموم رسالته، فإنهم حينئذ يتناقضون أعظم تناقض، إذ أنهم لما صدقوا بالرسالة لزمهم تصديقه في كل ما يخبر به، فلما قال أنه رسول الله إلى الناس كافة بل إلى الإنس والجن، والرسول لا يكذب لزمهم تصديقه حتماً وإلا عاد إلى تكذيبه في أصل الرسالة. قال شيخ الإسلام<sup>(١)</sup>: «هو ذكر أنه رسول إلى الناس كافة كما نطق به القرآن في غير موضع، كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ﴾ [سبأ: ٢٨]، وقوله: ﴿قُلْ يَٰأَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعاً الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الأعراف: ١٥٨]. وقد صرح فيه بدعوة أهل الكتاب و بدعوة الجن في غير موضع فإذا سلموا أنه ذكر ذلك ولكن كذبه في ذلك فإما أن يقرّوا برسالته إلى العرب أو لا يقرّوا، فإن أقروا بأنه رسول أرسله الله لم يكن مع ذلك تكذيبه كما تقدم بل يجب الإقرار برسالته إلى جميع الخلق كما أخبر بذلك) ثم

(١) (الجواب الصحيح) (١٦٤/١-١٦٥).

قال: «ولو كذب على الله ولو في كلمة واحدة لكان من الكاذبين لم يكن من رسل الله الصادقين، فإن الكاذب لا يكذب في كل شيء بل في البعض، فمن كذب على الله في كلمة واحدة فقد افترى على الله الكذب وكان من القسم الكاذبين في دعوى الرسالة لا من الصادقين. وأيضاً فإن مقصود الرسالة تبليغ رسالات الله على وجهها، فإذا خلط الكذب بالصدق لم يحصل مقصود الرسالة. وأيضاً فإذا علم أنه كذب في بعضها لم يتميز ما صدق فيه مما كذب فيه إلا بدليل آخر غير رسالته فلا يحصل المقصود برسالته». وقال قبل ذلك<sup>(١)</sup> أيضاً: «وهذا أمر اتفق عليه الناس كلهم المسلمون واليهود والنصارى وغيرهم، اتفقوا على أن الرسول لا بد أن يكون صادقاً معصوماً فيما يبلغه عن الله لا يكذب على الله خطأ ولا عمداً، فإن مقصود الرسالة لا يحصل بدون ذلك، كما قال موسى عليه السلام لفرعون: ﴿يَفْرَعُونَ إِنِّي رَسُولٌ مِّن رَّبِّ الْعَالَمِينَ﴾ \* حَقِيقٌ عَلَى أَن لَّا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾ [الأعراف: ١٠٤-١٠٥] أ.هـ.

## [٢-٢-١] المسلك الثاني:

### الاستدلال على نبوته ﷺ من نبوة غيره:

هذا المسلك ملزم لكل من أقر بنبوة أحد من الأنبياء قبل محمد ﷺ أن يقر له بالنبوة، (فإن الدلائل الدالة على صدق محمد ﷺ أعظم وأكثر من الدلائل الدالة على صدق موسى وعيسى<sup>(٢)</sup>) وكذا غيرهما من الأنبياء عليهم السلام أجمعين. ذلك أن أي طريق ثبت بها نبوة واحد من الأنبياء عليهم السلام فإنه تثبت نبوة

(١) «الجواب» (١/٣٧-٣٨).

(٢) المصدر السابق (١/١٦٧).

محمد ﷺ بمثلها وأعظم كما قال شيخ الإسلام<sup>(١)</sup>، ووضح ذلك أيضاً بقوله: «بل نحن نبين أن التصديق بنبوته أولى من التصديق بنبوة غيره، لأن كل ما يستدل به على نبوة نبي فمحمد ﷺ أحق بجنس ذلك الدليل من غيره، وما يعارض به نبوة نبي فالجواب عن محمد ﷺ أولى من الجواب عن غيره؛ فهو مقدم فيما يدل على النبوة وفيما يجاب به عن المعارضة، وهو أكمل في ذلك»<sup>(٢)</sup> أ.هـ.

ولا شك أن إثبات نبوة أي نبي ممن تقدمه، صلى الله عليه وسلم يرجع إلى أربعة أمور: المعجزات والبشارات به ممن تقدمه، والكتاب الذي جاء به وما فيه من الشرائع، وتأييد الله له وإظهاره على مخالفيه. فلا بد إذن من بيان أولوية محمد ﷺ على غيره من الأنبياء عليهم السلام في كل تلك الدلائل، فنقول:

أولاً: بالنسبة للمعجزات فإن الله تعالى قد اختصه بما أوجب تقدمه في ذلك على سائر إخوانه من الأنبياء والمرسلين وسنفصل ذلك في الفصل الثاني إن شاء الله، لكن لا بد من بيان ذلك هنا إجمالاً بتقرير أن الله تعالى قد جمع له جميع أنواع المعجزات والخوارق كما قال شيخ الإسلام<sup>(٣)</sup> حتى أنها لتصل إلى نحو ألف معجزة<sup>(٤)</sup> مستوعبة جميع أنواع الآيات القولية والفعلية كما سيأتي إن شاء الله.

ثم إن نقل معجزاته تلك متواتر أعظم من نقل معجزات كل من سواه من الأنبياء عليهم السلام، فإن قال معترض: إن معجزاته -ﷺ- لم تتوافر عند مخالفيه، قيل: ليس من شرط التواتر أن تتواتر عند كل الطوائف، وإلا فإن معجزات كل الأنبياء جميعاً بلا استثناء لم تتوافر إلا عند أقوامهم ومن ثم يمكن لكل مخالف لهم إنكارها

(١) المصدر السابق (١/١٨٣)، وكذا «المجموع» (٤/٢٠١).

(٢) «الجواب الصحيح» (٣/٢٦٨).

(٣) «المجموع» (١١/٣١٥).

(٤) المصدر السابق (١١/٢٧٥).



بهذه الحجة، بل هذا كما يقول المشركون والمنجوس وغيرهم أن معجزات موسى وعيسى عليهما السلام لم تتواتر عندنا، كما قال شيخ الإسلام، وزاد<sup>(١)</sup>: «ومعلوم أن أصحاب محمد ﷺ الذين رأوه ونقلوا معجزاته أضعاف أصحاب المسيح عليه السلام والتابعين الذين نقلوا ذلك عن الصحابة كذلك فيلزم من التصديق بمعجزات المسيح عليه السلام التصديق بمعجزات محمد ﷺ، ومن التكذيب بمعجزات محمد ﷺ التكذيب بمعجزات المسيح عليه السلام. أ.هـ. وما ذكره شيخ الإسلام من المقارنة بين معجزات نبينا ﷺ وبين معجزات المسيح عام مع جميع الأنبياء في مثل هذه المقارنة، إذ المقصود هنا التمثيل لما قلناه من كون أي دليل يثبت به نبوة نبي ما فإنه يثبت به نبوة محمد ﷺ بطريق الأولى والأخرى.

ثم إن نقل اليهود والنصارى وغيرهم لمعجزات أنبيائهم لا يقرب من نقل أمة محمد ﷺ لمعجزاته تواتراً وشهرة وصحة وثبوتاً، شأنهم في هذا كشأنهم في نقلهم لدينهم عن نبيهم، وقد فصل ذلك بالمقارنة الواضحة ابن حزم رحمه الله في فصل عقده في كتابه (الفصل<sup>(٢)</sup>)، فبعد ذكره للمتواتر بقسميه؛ المتواتر عند الأمة جميعاً علمائها وعوامها، والمتواتر عند أهل العلم فقط، بين أن كلا النوعين ليس عند اليهود ولا النصارى منه شيء أصلاً، أما اليهود فلا يطابقهم على أن أوائلهم كفروا بأجمعهم وتبرؤوا من دين موسى وعبدوا الأوثان دهوراً طوالاً، وأما النصارى فلا نعدم نقل عدد التواتر عندهم عن عيسى، بل لعدم نقلهم إلا عن خمسة رجال فقط فيه من الكذب ما هو كثير.

وبالمقابل فإن صفة نقل اليهود والنصارى - كما بينها - كثيرة المطاعن

(١) «الجواب الصحيح» (١/١٨٤).

(٢) (٢/٨١-٨٤).

والانقطاعات فضلاً عن كونه نادراً ما ينتهي إلى صاحب النبي، بل غالبه إلى المتأخرين عنه دهوراً، فهم حتى فيما لا يقبله غالب علماء المسلمين كالمرسل والمنقطع والمعضل لا يبلغون به مبلغ ما عند المسلمين.

ولا شك أن هذا الفرق في النقل كان له أثر واضح في نقل كل أمة لمعجزات نبيها، الذي هو مقصودنا هنا.

ثانياً: وبالنسبة للبشارات به ففي الكتب المتقدمة من البشارات بمحمد ﷺ أكثر من البشارات بغيره من الأنبياء؛ المسيح وغيره. وهو أمر لا ريب فيه عند المسلمين كما قال تعالى: ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوباً عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ﴾ [الأعراف: ١٥٧]، وقال: ﴿وَإِذْ قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ مُصَدِّقاً لِمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ التَّوْرَةِ وَمُبَشِّراً بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنْ بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ﴾ [الصف: ٦]، وقال: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكْعاً سَجْدًا يَتَّغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِّنْ أَثَرِ السُّجُودِ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ فَآزَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَىٰ عَلَىٰ سَوْفِهِ يَغْجِبُ الزَّرْعَ لِيُغِظَ بِهِمُ﴾ [الفتح: ٢٩]، وقال أيضاً: ﴿أَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ أَن يَغْلَمَهُ عُلَمَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [الشعراء: ١٩٧]، وغير ذلك كثير فإن تأول مخالف تلك البشارات به ﷺ بما يمنع دلالتها عليه قيل: وهكذا يقال في بشارات كل نبي قبله بإمكان تأويلها بما يمنع دلالتها على النبي المقصود ومن ثم تذهب فائدة البشارات ودلالاتها على أي نبي من الأنبياء، قال شيخ الإسلام<sup>(١)</sup>: «(إذا قالوا: تلك التأويلات باطلة من وجوه معروفة، بين لهم أن هذه باطلة أيضاً بمثل تلك الوجوه وأقوى، فما من جنس من الأدلة يدل

(١) «الجواب الصحيح» (١/١٨٥).

على نبوة موسى والمسيح إلا ودلالته على نبوة محمد ﷺ أقوى وأكثر، فيلزم من ثبوت نبوة موسى والمسيح ثبوت نبوة محمد ﷺ ومن الطعن في نبوة محمد ﷺ الطعن في نبوة موسى والمسيح» أ.هـ.

وقد عقد شيخ الإسلام في كتابه (الجواب الصحيح)<sup>(١)</sup> فصلاً طويلاً بين فيه أوجه العلم ببشارات الأنبياء بمحمد ﷺ، يمكن تلخيص ذلك فيما يأتي:

الوجه الأول: ما موجود حقيقة في كتبهم المتداولة اليوم سواء عند من اطلع عليها بنفسه أو عند من أخبر بها ممن وقف عليها، قال شيخ الإسلام عن هذا الوجه<sup>(٢)</sup>: (هو من أظهر الحجج على أهل الكتاب وأظهر الأعلام على نبوته. وقد استخرج غير واحد من العلماء من الكتب الموجودة الآن في أيدي أهل الكتاب من البشارات بنبوته مواضع متعددة<sup>(٣)</sup> وصنفوا في ذلك مصنفات) أ.هـ. ومن آخر ما وقفت عليه في ذلك كتاب الأستاذ أحمد ديدات، بعنوان «محمد ﷺ الخليفة الطبيعي للمسيح» «مبيناً بالبراهين والأدلة المستقاة من الأنجيل والتوراة أن محمداً ﷺ هو الخليفة الطبيعي للمسيح، الذي جاءت به النبوءات على لسان عيسى وموسى عليهما السلام»<sup>(٤)</sup>، وهو أيضاً «يعرف القارئ بما جاء في الكتب المقدسة من النبوءات والبشارات بمقدم محمد رسول الله ﷺ»<sup>(٥)</sup>، وميزة مثل هذه الكتب المعاصرة أنها تعتمد كتب أهل الكتاب الموجود حالياً والمنتشرة بينهم اليوم، فإننا لا نجد بعضاً مما ذكر علماؤنا الأقدمون مما نقلوه عن كتب أهل الكتاب بشأن

(١) (٢٨٢/٣-٢٩٩).

(٢) المصدر السابق (٢٩٣/٣).

(٣) وقد قال شيخ الإسلام أيضاً بعد ذلك (٢٩٤/٣): (وقد وجد مواضع كثيرة في الكتب تزيد على مائة موضع، استدلو بها على أنه مذكور...).

(٤) من مقدمة ذلك الكتاب التي كتبها محمود غنيم (ص ٥).

(٥) المقدمة أيضاً (ص ٧).

البشارات بمحمد ﷺ مما يدل على أن يد التبديل والتحريف أسقطت كثيراً من ذلك رغبة في التعمية على الحق، والله أعلم.

الوجه الثاني: نفس إخباره بذلك في القرآن في غير موضع واستشهاده بأهل الكتاب على ذلك، ولو لم يكن مكتوباً عندهم لكان في إقدامه على هذا ما يظهر كذبه، فإنهم كانوا حاضرين هذه القضية فيقولون لسنا نشهد له، لو لم يكن مذكوراً عندهم، فهذا لا يفعله عاقل يعلم أنهم لم يكونوا حاضرين وأنهم يكذبون ولا يشهدون له.

الوجه الثالث: أن يقال معلوم أن ظهور دين محمد ﷺ في مشارق الأرض ومغاربها أعظم حادث حدث في الأرض، وظهرت أمته على النصارى وعلى اليهود أيضاً مدة طويلة من الزمن، ومعلوم أيضاً أن هذا المدعي للنبوة سواء كان صادقاً أو كاذباً لا بد أن يخبر به الأنبياء، إذ أنهم أخبروا بظهور الدجال الكذاب تحذيراً للناس من فتنه، مع أن مدته قليلة، فلو كان محمد ﷺ كاذباً كما يزعمون لكانت فتنه أعظم من فتنه الدجال، لأن الذين اتبعوه أضعاف أضعاف من يتبع الدجال، فكان التحذير منه أولى من التحذير من الدجال، إذ ليس في العالم من زمان آدم إلى اليوم كذاب ظهر ودام هذا الظهور والدوام فكيف يغفل الأنبياء التحذير منه لو كان كاذباً؟

وإذا كان صادقاً فالبشارة للإيمان به أولى ما يبشر به الأنبياء، فعلم أنه لا بد على كل الوجه أن يكون مذكوراً في الكتب.

ومعلوم أن أهل الكتاب ومن نقل عنهم إما أن يقولوا ليس موجوداً في كتبنا، أو يقولوا: إنه موجود بالمدح والثناء، ولم يقل أحد منهم، أولاً يمكن لأحد منهم أو من غيرهم أن ينقل عن الكتب المتقدمة ذكره فيها بالذم والتحذير، ولو كان ذلك عندهم لكان هذا من أعظم ما يحتاجون به عليه في حياته وعلى أمته بعد مماته، لما

معلوم عنهم من شدة بغضهم له ومعاداته وتكذيبه حتى افتروا عليه أشياء يعرف كذبها كل من عرف أمره كقولهم أنه تعلم من بحيرا الراهب، أو أن دينه قام بالسيف والقهر إلى غير ذلك، فلو كان عندهم عن الأنبياء ما يوجب ذمه وتكذيبه لكان إظهارهم لذلك أقوى وأبلغ، فإذا لم يكن كذلك مع قيام الدليل على ضرورة أن تذكره الأنبياء وتخبر بحاله كما قدمنا علم أنهم أخبروا بكونه نبياً صادقاً كما شاع ذلك واستفاض.

وما يؤكد ذلك أيضاً أن الأنبياء قد أخبروا أهل الكتاب بما سيُسَلَطُ عليهم من الملوك الذين يقتلونهم ويخربون بلادهم مثل مختصر وسنحاريب، دون الحاجة إلى التحذير منهم لكونهم لم يدعوا النبوة، ومحمد ﷺ قد قهر أهل الكتاب وسبى من سبى وقتل من قتل منهم وأخرجهم من ديارهم فلا بد أن يذكره ويذكروا ما سيفعله بهم، ثم إنه فعل ذلك مع دعواه النبوة فلا بد أيضاً أن يحذروهم منه ومن أتباعه، فكيف يستجيز أحد أن تذكر الأنبياء أحداثاً أهون من حدثه وليس فيها مثل خطورة حدثه في نسبته ذلك إلى الله تعالى ومرضاته مع إغفال أمره الذي هذا شأنه لو كان ما يقولون حقاً؟

فعلم بهذا أنهم لا بد أن يكونوا قد أخبروا أنه نبي صادق كما هو الثابت.

ثالثاً: أما بالنسبة للكتاب الذي جاء به وما فيه من الشرائع فإن الله تعالى قد اختصه ﷺ بأكمل الكتب وتعهد بحفظه لأمرته، وجعل له من الحفظ والمعتنين به ما لا يوجد ولا قريب منه في جميع الأمم، قال شيخ الإسلام<sup>(١)</sup>: «والكتاب الذي أرسل به أشرف من الكتاب الذي بعث به غيره، والشرعة التي جاء بها أكمل من شريعة موسى وعيسى عليهما السلام، وأمرته أكمل في جميع الفضائل من أمة هذا وهذا.

(١) «الجواب الصحيح» (١/١٦٧).

ولا يوجد في التوراة والإنجيل علم نافع وعمل صالح إلا وهو في القرآن مثله وأكمل منه، وفي القرآن من العلم النافع والعمل الصالح ما لا يوجد مثله في التوراة والإنجيل». وقال أيضاً<sup>(١)</sup>: «وموسى جاء بالعدل وعيسى جاء بتكميلها بالفضل، وهو ﷺ قد جمع في شريعته بين العدل والفضل».

وقد بين ميزة ما عند المسلمين في عقائدهم وشرائع دينهم على اليهود والنصارى فقال<sup>(٢)</sup>: «فإن الذي عند المسلمين من توحيد الله ومعرفة أسمائه وصفاته وملائكته وأنبيائه ورسله ومعرفة اليوم الآخر وصفة الجنة والنار والثواب والعقاب والوعد والوعيد أعظم وأجلّ بكثير مما عند اليهود والنصارى، وهذا بين لكل من يبحث عن ذلك. وما عند المسلمين من العبادات الظاهرة والباطنة مثل الصلوات الخمس وغيرها من الصلوات والأذكار والدعوات أعظم وأجلّ مما عند أهل الكتاب. وما عندهم من الشريعة في المعاملات والمناكحات والأحكام والحدود والعقوبات أعظم وأجلّ مما عند أهل الكتاب. فالمسلمون فوقهم في كل علم نافع وعمل صالح، وهذا يظهر لكل أحد بأدنى نظر لا يحتاج إلى كثير سعي».

والمسلمون متفوقون على أن كل هدى وخير يحصل لهم فإنما حصل بنبيهم ﷺ... فما هم عليه من الهدى ودين الحق أعظم مما عند اليهود والنصارى، وذلك إنما تلقوه من نبيهم» أ.هـ.

رابعاً: وأما بالنسبة لتأييد الله له وإظهاره على مخالفيه فقد أيده تأييداً لا يؤيده إلا للأنبياء، بل لم يؤيد أحداً من الأنبياء مثل تأييده كما قال شيخ الإسلام<sup>(٣)</sup>، وذلك

(١) المصدر السابق (١/١٧٥).

(٢) «المجموع» (٤/٢٠٢-٢٠٣).

(٣) «الجواب الصحيح» (١/١٤٥).

بناءً على الأصل الذي سبق تقريره من كونه تعالى لا يمكن أن يقرّ من يكذب عليه، ولأنه ﷺ قد تهيأ له من النصر والتمكين على مخالفه وانتشار دينه بعده في شرق الأرض وغربها ما لم يتهيأ مثله لباقي الأنبياء، وقبض الله له من الأتباع الذين ما زالوا إلى الآن منذ خمسة عشر قرناً يتكلمون باسمه وينتسبون إليه ويشهدون له كل يوم خمس مرات علناً بأنه رسول الله، وقد أظهرهم الله تعالى ردحاً من الزمن على اليهود والنصارى وباقي الملل باسم شرعه منتسبين إليه حاكمين بأمره، فلا يمكن بعد هذا أن يكون هذا حاله في حياته وبعد مماته وهو مجرد كاذب مفترٍ على الله - وحاشاه -.

فإذا علم انتفاء ذلك ووجوب دلالة على صدقه ﷺ، كان هذا من أعظم صور تأييد الله لأنبيائه.

حتى إن من دلائل هذا التأييد أنك ترى أعداءه ومخالفه رغم مكابرتهم في إنكارهم نبوته - ﷺ - إلا أنهم يقرّون بفضائله ومزاياه في سيرته وحسن سياسته وثمرة جهوده حتى آل الأمر إلى أن يعدّ ﷺ عند ملاحدة هذا العصر من جملة العظماء، فكيف هو إذن - بأبي هو وأمي ﷺ - عند غيرهم!

وقد اتضح الآن - إن شاء الله - بيان أولوية إثبات نبوة محمد ﷺ على غيره من الأنبياء في جميع هذه الدلائل الأربعة من المعجزات والبشارات والشرائع والتأييد.

وهذه الطريقة في الاستدلال لنبوته ﷺ من نبوة غيره المقصودة في قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَيْكُمْ رَسُولًا شَاهِدًا عَلَيْكُمْ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا﴾ [المزمل: ١٥]، وقوله تعالى حين ذكر قول منكري الرسالات ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِذْ قَالُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَيْءٍ قُلْ مَن أَنْزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَىٰ نُورًا وَهُدًى لِّلنَّاسِ تَجْعَلُونَهُ قُرْآنًا تُبْذَرُونَهَا وَتُخْفُونَ كَثِيرًا﴾ إلى قوله: ﴿وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ مُّصَدِّقُ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَلِتُنذِرَ أُمَّ الْقُرَىٰ وَمَنْ حَوْلَهَا﴾ [الأنعام: ٩١-٩٢]،

قال شيخ الإسلام<sup>(١)</sup>: «فهو سبحانه يثبت وجود جنس الأنبياء ابتداءً كما في السور المكية حتى يثبت وجود هذا الجنس وسعادة من اتبعه وشقاء من خالفه، ثم نبوة عين هذا النبي تكون ظاهرة لأن الذي جاء به أكمل مما جاء به جميع الأنبياء، فمن أقرّ بجنس الأنبياء كان إقراره بنبوة محمد ﷺ في غاية الظهور... ولهذا كان من نازع من أهل الكتاب في نبوة محمد ﷺ إما أن يكون لجهله بما جاء به وهو الغالب على عامتهم، أو لعناده وهو حال طلاب الرياسة بالدين منهم» أ.هـ. وفيما يأتي تفصيل لهذا النوع من الاستدلال.

### [١-٢] طرق إثبات نبوته ﷺ ومراتب ذلك:

ها نحن في هذه الفقرة نجمل طرق إثبات نبوته ﷺ من عموم ما قدمناه من الكلام وما نضيفه إلى ذلك، فبين أن منكري نبوته ﷺ على مراتب:

المرتبة الأولى: وهي أقرّ بها، من كان يقرّ بالنبوات جملةً لكنه ينزع فيه ﷺ بالتحديد مع إقراره بضرورة بعثة نبي يختم الله به النبوات والرسالات وقد ذكر بصفاته في الكتب المتقدمة، فهذا لا يحتاج إلى أكثر من بيان انطباق تلك الصفات على محمد ﷺ بما لا مرية فيه وبما يلزم منه كونه هو المقصود بها. وهذا المسلك هو الذي سماه شيخ الإسلام<sup>(٢)</sup> بالمسلك الشخصي، ومثل له باستدلال هرقل على نبوته ﷺ وقوله يومها لأبي سفيان: «وقد كنت أعلم أنه خارج لم أكن أظن أنه منكم، فلو أنني أعلم أنني أخلص إليه لتجشمت لقاءه، ولو كنت عنده لغسلت عن قدميه»<sup>(٣)</sup>.

(١) «النبوات» (ص ٥٠-٥١).

(٢) أنظر «الأصفهانية» (ص ٨٢).

(٣) البخاري (٧)، ومسلم (١٧٧٣) وغيرهما.



المرتبة الثانية: من كان يقرّ بالنبوات جملة لكنه منازع في نبوته ﷺ بالتحديد مع عدم معرفته بضرورة بعثة نبي خاتم، وعدم معرفته بصفاته ﷺ في الكتب المتقدمة، فهذا يُسلك معه إحدى الأمور الأربعة أو جميعها التي قدمناها في المسلك الثاني، وبيننا رجوع إثبات عموم النبوات إليها مع تثبيت ما سبق تقريره من امتناع تأييد الله سبحانه للكذاب بمثل تأييده لمحمد ﷺ، إضافة إلى النظر في حقيقة ما جاء به ﷺ ومقارنته بما جاءت به الأنبياء قبله وبيان التوافق الكلي بينهما، فإن من يعلم جنس النبوات وجنس ما جاء به الأنبياء والرسل ثم ينظر في عين ما جاء به محمد ﷺ ييقن أنه من ذلك الجنس، بل هو خير عين في ذلك الجنس، كما قال تعالى: ﴿قُلْ مَا كُنْتُ بِدْعًا مِّنَ الرُّسُلِ﴾ [الأحقاف: ٩].

وهذا المسلك سَمَّاهُ شيخ الإسلام<sup>(١)</sup> بالمسلك النوعي، ومثّل له باستدلال النجاشي على نبوته ﷺ حين سمع القرآن فقال: «إن هذا والذي جاء به موسى ليخرج من مشكاة واحدة»<sup>(٢)</sup>، وهو الذي سلّكه قبله أيضاً ورقة بن نوفل لما سمع من النبي ﷺ، فقال: «هذا الناموس الذي نزل الله على موسى»<sup>(٣)</sup> وكذلك سلكتها الجن أيضاً لما سمعت القرآن فولوا إلى قومهم منذرين ﴿قَالُوا يَقَوْمُنَا إِنَّا سَمِعْنَا كِتَابًا أُنزِلَ مِن بَعْدِ مُوسَى مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ وَإِلَى طَرِيقٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾<sup>(٤)</sup> [الأحقاف: ٣٠].

(١) أنظر «الأصفهانية» (ص ٨٢).

(٢) أخرجه ابن اسحاق في «السيرة» بإسناد جيد، أنظر «سيرة ابن هشام» (١/٣٦٠)، «البداية والنهاية» (٧٣/٣)، «تاريخ الإسلام» للذهبي، جزء «السيرة النبوية» (ص ١٩٣). وهو في بعض الروايات يذكر عيسى يدل موسى عليهما السلام.

(٣) أخرجه البخاري (رقم ٣)، ومسلم (٢٥٢/١٦٠)، من حديث عائشة رضي الله عنها. وقد فصل شيخ الإسلام شيئاً من هذا التوافق المقصود بين ما جاء به محمد ﷺ وبين ما جاء به موسى عليه السلام وذلك في «الأصفهانية» (ص ١٣٣)، فراجع إن شئت.

(٤) أنظر أيضاً «النبوات» (ص ٥٠).

وعن هاتين المرتبتين في إثبات نبوته ﷺ، قال شيخ الإسلام<sup>(١)</sup>: «والذين يحتاجون إلى معرفة النبي المعين نوعان: نوع عرفوا أنه يبعث نبي وقد يعرفون بعض نعوته فيحتاجون أن يعرفوا عينه، وهرقل وأمثاله من أهل الكتاب كانوا من هذا النوع، فكانوا يعلمون أن نبياً سيبعث وإنما كانت حاجتهم إلى أن يعرفوا هل هو هذا النبي المذكور أو غيره؟ فيكون ما يحتاجون إليه من دلائل صدقه أيسر مما يحتاج إليه من لا يؤمن بالرسول أو لا يعرف أن نبياً سيبعث.

ومن كان يعلم جنس الرسل ولا يدري هل يبعث نبي أولاً؟ يحتاج أن يعلم أن هذا المعين هل هو من جنس الأنبياء الصادقين أو من جنس المتبئين الكاذبين؟ وهذا يعرف بما يخصه من آيات صدقه وباعتبار ما جاء به الأنبياء قبله، فإن أصول ذلك مما لا يمكن اختلاف الأنبياء فيه» أ.هـ.

وقبل المضي في ذكر المرتبة الثالثة من مراتب منكري نبوته ﷺ والردّ عليها، نحب أن نبين أن حقيقة موقف أهل الكتاب أو غالبهم الأعمّ اليوم في إنكار نبوته ﷺ أنهم من أهل المرتبة الثانية هذه، فهم يقرّون بجنس النبوات لكن لا يثبتون - جهلاً أو عناداً - ما في كتبهم من البشارات به ﷺ، فيحتاج معهم إلى سلوك هذا المسلك النوعي الذي تقدم بيانه، ونزيده إيضاحاً بما قاله الشوكاني رحمه الله في رسالته (إرشاد الثقات) بخصوص الاستدلال بالتوافق في الأصول الكلية بين ما جاء به نبينا ﷺ وبين ما جاء به موسى عليه السلام، جاء فيه<sup>(٢)</sup>: «فلما جاءنا هذا النبي العربي الأمي المبعوث من بين طائفة مشركة تعبد الأوثان وتكفر بجميع الأديان قد دبّروا دنياهم بأمور جاهلية تلقاها الآخر عن الأول وسمعها اللاحق من السابق لا يرجع

(١) «الجواب الصحيح» (٤/٣٢١).

(٢) أنظر (ص ٤١-٤٣) ومن تلك الرسالة، وما نقلناه فيه تصرف يسير..

شيء منها إلى ملة من الملل الدينية ولا إلى كتاب من الكتب المنزلة ولا إلى رسول من الأنبياء المرسله... وكان هذا النبي العربي الأمي لا يعلم إلا بما يعلمون ولا يدري إلا بما يدرون، بل قد يعلم الواحد منهم المتمكن من قراءة الكتب وكتابة المقروء بغير ما يعلمه هذا النبي. فبينما هو على هذه الصفة بين هؤلاء القوم البالغين في الجهالة إلى هذا الحد جاءنا بهذا الكتاب العظيم الحاكي لما ذكرناه من تفاصيل أحوال الأنبياء وقصصهم وما جرى لهم مع قومهم على أكمل حال وأتم وجه، ووجدناه موافقاً لما في تلك الكتب غير مخالف لشيء منها، كان هذا من أعظم الأدلة على ثبوت نبوته» إلى أن قال رحمه الله: «ومع هذا فقد كان النبي ﷺ الأمي المبعوث بين هؤلاء يصرح بين ظهرائهم ببطلان ما هم عليه ويبين لهم أنهم أعداء الله فهذا السبب صاروا جميعاً أعداءً له يطعنون عليه بالمطاعن التي يعلمون أنه منزه عنها، كقولهم إنه كذاب أو مجنون أو ساحر، فلو علموا أنه تعلم من أحد من أهل الكتاب لجأوا بهذا المطعن بادئ بدء وجعلوه عنواناً لتلك المطاعن الكاذبة، بل لو وجدوا إلى ذلك سبيلاً لعولوا عليه ولم يحتاجوا إلى غيره...

وأيضاً لو كان قد تعلم من أحد من أهل الكتاب لم يخف ذلك على أهل الكتاب الذين صرح لهم بأنهم إن لم يؤمنوا به فهم من أعداء الله ومن المستحقين لسخطه وعقوبته، فلو كان له معلم منهم أو من أمثالهم لجعلوا هذا المطعن عليه مقدماً على كل مطعن، بل كان هذا المطعن مستغنياً عن كل ما طعنوا به عليه لأن مسافته قريبة وتأثيره ظاهر، وقبول عقول العامة له من أهل الكتاب ومن المشركين أيسر من قبولها لتلك المطاعن الكاذبة التي جأوا بها، هذا معلوم لكل عاقل، فلما لم يطعن عليه أحد منهم بشيء من ذلك علمنا يقينياً انتفاء ذلك وأنه لم يتعلم من أحد منهم... فلم يبق إلا أن يكون اطلع بنفسه منفرداً عن الناس على مثل التوراة والزبور والإنجيل ونحو من كتب الأنبياء، وقد علمنا علماً يقيناً بأنه كان أمياً لا يقرأ

المكتوب ولا يكتب المقروء، ثبت هذا بالنقل المتواتر عن أصحابه مع عدم مخالفة المخالفين له في ذلك... فإذا انتفت قدرته على قراءة المكتوب من حيث كونه أمياً، وانتفى إطلاع أحد من الناس على شيء من ذلك علمنا أنه لم يأخذ شيئاً من ذلك لا بطريق التعليم ولا بطريق المباشرة من تلك الكتب» أ.هـ.

قلت: وهذا كله قد بينه الله تعالى بقوله: ﴿وَمَا كُنْتَ تَتْلُو مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخُطُّهُ بِيَمِينِكَ إِذًا لِأَرْتَابِ الْمُبِطِلُونَ﴾ ثم أوضح أن هذه الأدلة لا بد أن تنتهي إلى ما قرره بقوله: ﴿بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ وَمَا يَجْحَدُ بِآيَاتِنَا إِلَّا الظَّالِمُونَ﴾ [العنكبوت: ٤٨-٤٩]..

المرتبة الثالثة من مراتب منكري نبوته ﷺ: من كان من أمة جاهلية لا معرفة لها بجنس النبوة ولا بخواصها وحقيقتها وكيفيتها، فهذا إن كان لا يقرّ بوجود النبوة في بني آدم أصلاً فيحتاج معه إلى إثبات ضرورة ذلك بالدليل العقلي والفطري المتقدم في الفقرة الأولى.

وإن كان يقرّ بوجودها في بني آدم وأنهم محتاجون إليها فينتقل معه إلى المقام الثاني ويستدل عليه بما يعلمه من الحق والخير جملة لإثبات نبوته ﷺ، وذلك بالنظر في ما جبله الله عليه من الصفات الحمودة وبالنظر أيضاً فيما جاء به من عند الله ليعلم ذلك.

وهذا المسلك هو الذي سلكته خديجة رضي الله عنها مع النبي ﷺ لما قال لها حين جاءه الوحي: (لقد خشيت على نفسي)، فقالت: (كلا والله لا يخزيك الله أبداً، إنك لتصل الرحم وتحمل الكلّ وتقرّي الضيف وتصدق الحديث وتكسب المعدوم وتعين على نوائب الحق)<sup>(١)</sup>، فرغم كونها من أمة جاهلية لا معرفة لها بالأنبياء

(١) كما في حديث عائشة رضي الله عنها في بدء الوحي، عند البخاري (رقم ٣)، ومسلم (٢٥٢/١٦٠).

وشرائعهم فقد استدلت بما علمته منه ﷺ مما جبله الله عليه من تلك الخصال المحمودة على أن لا يخزيه، لأنه قد عُلِمَ من سنة الله أن من جبله على ذلك ونزّهه عن عكسها فإنه لا يخزيه. مع أنه ﷺ لم يَخَفْ من تعمد الكذب فإنه يعلم من نفسه أنه لم يكذب، لكن خاف في أول الأمر أن يكون قد عرض له عارض سوء وهو التوهم بأن ما جاءه من عند الله مع كونه في الحقيقة ليس كذلك، وهذا هو المقام الثاني الذي يعرض لمن هذه حاله<sup>(١)</sup>، فذكرت له خديجة رضي الله عنها ما ينفي هذا.

وقد عقد شيخ الإسلام فصلاً في كتابه (الجواب الصحيح)<sup>(٢)</sup>، وضح فيه هذه الطريقة وبينها أتم بيان، وكان مما جاء فيه: «وسيرة الرسول ﷺ من آياته، وأخلاقه وأقواله وأفعاله وشريعته من آياته، وأمنه من آياته، وعلم أمته ودينهم من آياته، وكرامات صالح أمته من آياته، وذلك يظهر بتدبر سيرته من حين وُلِدَ إلى أن بُعِثَ ومن حين بُعِثَ إلى أن مات، وتدبر نسبه وبلده وأصله وفصله» فذكر شرف نسبه بأبي هو وأمي ﷺ ثم قال: «وكان من أكمل الناس تربية ونشأة، لم ينزل معروفاً بالصدق والبر والعدل ومكارم الأخلاق، وترك الفواحش والظلم وكل وصف مذموم، مشهوداً له بذلك عند جميع من يعرفه قبل النبوة ومن آمن به وكفر بعد النبوة، لا يعرف له شيء يعاب به لا في أقواله ولا في أفعاله ولا في أخلاقه... ولم يدع نبوة إلى أن أكمل الله له أربعين سنة، فأتى بأمر هو أعجب الأمور وأعظمها وبكلام لم يسمع الأولون والآخرون بنظيره» ثم ذكر أتباعه وكيف جعلهم من أدين أهل الأرض وأعدلهم وأفضلهم، حتى قال: «وهو في كل وقت يظهر على يديه من عجائب الآيات وفنون الكرامات ما يطول وصفه، ويخبرهم بخبر ما كان وما يكون

(١) أنظر «الأصفهانية» (ص ٨١).

(٢) (٨٧-٨٠/٤).

ويأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث، ويشرع الشريعة شيئاً بعد شيء حتى أكمل الله دينه الذي بعث به، وجاءت شريعته أكمل شريعة، لم يبق معروف تعرف العقول أنه معروف إلا أمر به، ولا منكر تعرف العقول أنه منكر إلا نهى عنه، لم يأمر بشيء فقيلاً: ليت له لم يأمر به، ولا نهى عن شيء فقيلاً: لم ينه عنه، وأحل الطيبات لم يحرم شيئاً منها كما حُرِّم في شرع غيره، وحرَّم الخبائث لم يحل منها شيئاً كما استحلّه غيره، وجمع محاسن ما عليه الأمم؛ فلا يذكر في التوراة والإنجيل والزبور نوع من الخير عن الله وعن ملائكته وعن اليوم الآخر إلا وقد جاء به على أكمل وجه، وأخبر بأشياء ليست في هذه الكتب. فليس في تلك الكتب إيجاب لعدل وقضاء بفضل وندب إلى الفضائل وترغيب في الحسنات إلا وقد جاء به وبما هو أحسن منه» أ.هـ. قلت: وبهذا كله وبأكثر منه وصف الله تعالى محمداً ﷺ وشريعته وأتباعه لبني إسرائيل، حين خرج السبعين المصطفين منهم مع موسى عليه السلام فخاطبه الله تعالى بقوله: ﴿وَرَحِمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالَّذِينَ هُمْ بِآيَاتِنَا يُؤْمِنُونَ \* الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوباً عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ فَالَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنْزِلَ مَعَهُ أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٦-١٥٧].

وقد بين شيخ الإسلام في (شرحه للأصفهانية)<sup>(١)</sup> أن هذه الطريقة في الاستدلال يسلكها كل أحد بحسبه ولا يحتاج فيها إلى أن يعلم أولاً خواص النبوة وحقيقتها

(١) أنظر صفحة (٩٢) منها.

كما في الطريقتين السابقتين، بل يحتاج أن يعلم أنه صادق بارّ فيما يخبر به ويأمر به، ثم من خبره يعلم حقيقة النبوة والرسالة.

ولا نريد بهذه الطريقة أن كل ما جاء به النبي لا بد أن يعرفه الناس بعقولهم وفطرتهم على التفصيل، فإن هذا لا شك في بطلانه، لأن فيه نفي لحقيقة النبوة، مع ما فيه من الإلحاد، وإنما نريد به أن يعلم جملة ما يأتي به النبي، ثم إذا علم ذلك صار حجة في صدقه فيما لا يعلمه العقل، وقد مثل شيخ الإسلام لذلك<sup>(١)</sup> بمن سلك طريقاً من العلم بفن من الفنون إذا رأى كلام متكلم في ذلك العلم ورآه يحقق ما عنده ويأتي بزيادات لا يستطيعها فإنه يعلم بما رآه من مزيد تحقيقه لما شاركه في أصل معرفته أنه أعلم منه بما وراء ذلك، والله أعلم...

## الفصل الثاني: دلائل آيات الأنبياء على نبواتهم

بعد أن بينّا في الفصل الأول الدليل العقلي على النبوات لا بد من بيان الدليل النقلى السمعي عليها، ونعني به ما بعث الله به رسله وأيدهم به كل بحسب حاله وحال رسالته كما سيأتي ذلك إن شاء الله.

وهي التي تسمى أيضاً (البيّنات) و(البرهان)، كما قال تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ﴾ [الحديد: ٢٥]، وقال: ﴿وَلَقَدْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ﴾ [الأعراف: ١٠١]، وقال: ﴿فَإِنْ كَذَّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ جَاءُوا بِالْبَيِّنَاتِ﴾ [آل عمران: ١٨٤]، وقال أيضاً: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ بُرْهَانٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [النساء: ١٧٤]، وقال في قصة موسى عليه السلام: ﴿فَدَايِكَ بُرْهَانَانِ مِّن رَّبِّكَ﴾ [القصص: ٣٢]، أما لفظ الآيات فكثير جداً، مثل قوله: ﴿وَمَا تَأْتِيهِمْ مِّنْ آيَةٍ﴾

(١) «الأصفهانية» (ص ١٠٥).

مَنْ آيَاتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُوا عَنْهَا مُعْرِضِينَ ﴿[الأنعام: ٤]، وقوله عن موسى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى تِسْعَ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ﴾ [الإسراء: ١٠١]، ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَى بِآيَاتِنَا وَسُلْطَانٍ مُبِينٍ﴾ [غافر: ٢٣] وغيرها.

وهذه يسميها البعض بالمعجزات، لكن هذا اللفظ لم يرد في الكتاب والسنة، مع قصوره في بيان الدلالة والبرهان كما قال شيخ الإسلام<sup>(١)</sup>، فإنه يدل على مجرد عجز غيره عنه لا على كونه في نفسه آية ودليلاً، فضلاً عن تفاوت الناس فيما يعجزون عنه، فإن مثل أفعال السحرة والكهان يعجز عنها خلق كثير وليست هي من جنس ما أيد الله به أنبياءه، وسيأتي تفصيل ذلك إن شاء الله وبيان الفرق بينهما في الفصل الثالث.

لكن المهم تقريره هنا هو أن هذه الآيات والبراهين التي تدل على النبوة يمتنع صدورها من غير الأنبياء، لأن معنى كونها آيات للنبوة أنها لا توجد إلا معها، فإن الدليل لا يوجد بدون المدلول وإن كان المدلول قد يوجد بدون دليل معين من أدلته.

وقد قدمنا في المسلك الأول للإستدلال على نبوته ﷺ بيان السنة الإلهية بعدم إقرار الله تعالى لمن يكذب عليه خصوصاً في دعوى النبوة، وأن ذلك من مقتضى ربوبيته وحكمته وقدرته تعالى، وهكذا الأمر هنا فإن تجويز صدور مثل هذه البراهين على يدي الكاذب سييل إلى نقض سنة الله تعالى في المفترين عليه، وهذا فيه من الفساد ما هو ظاهر، قال شيخ الإسلام<sup>(٢)</sup>: «فبهذا وأمثاله يُعلم أنه لا يؤيد كذاباً بالمعجزة لا معارض لها، لأن في ذلك من الفساد والضرر بالعباد ما تمنعه رحمته، وفيه

(١) (الجواب الصحيح) (٤/٦٧-٧٠).

(٢) (الإصفهانية) (ص ١٤٠).



من سوء العاقبة ما تمنعه حكمته، وفيه من نقض سنته المعروفة وعاداته المطردة ما تعلم به مشيئته» أ.هـ.

ومن أعظم ما يدل على ذلك هو الاستدلال بحكمته تعالى على امتناع تسويته بين الصادق والكاذب، وقد فصل ذلك شيخ الإسلام في كتابه (النبوات)<sup>(١)</sup>، وكان مما جاء فيه:

«وذلك بيان أنه حكيم، وأن حكمته توجب أن يبين صدق الأنبياء وينصرهم ويبين كذب الكاذبين ويذهبهم، وكذلك يفعل باتباع النبيين وأعدائهم كما أخبر بذلك في كتابه وبين أن هذا حق عليه يجب أن يفعله ويمتنع أن يفعل ضده، كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ رُسُلًا إِلَى قَوْمِهِمْ فَجَاءُواهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ فَانْتَقَمْنَا مِنَ الَّذِينَ أَجْرُمُوا وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧]، وكما قال: ﴿كَتَبَ اللَّهُ لأَعْلِينَ أَنَا وَرُسُلِي إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ [المجادلة: ٢١]».

«وما زال العقلاء يستدلون بما علموه من صفات الرب على ما يفعله كقول خديجة للنبي ﷺ لما قال لها: (لقد خشيت على نفسي)، فقالت: «كلا والله لا يخزيك الله أبداً إنك لتصل الرحم وتحمل الكلّ وتقري الضيف وتصدق الحديث وتكسب المعدوم وتعين على نوائب الحق»<sup>(٢)</sup>. فاستدلّت بما فيه من مكارم الأخلاق ومحاسن الأعمال على أن الله لا يخزيه».

ثم بين أن ذلك يُدرك من معرفة أحوال الرسل وأحوال مخالفينهم فقال: «فإنه يمتنع في حكمة الرب وعدله أن يسوي بين هؤلاء خيار الخلق وبين هؤلاء شرار الخلق لا في سلطان العلم وبراهينه وأدلته ولا في سلطان النصر والتأييد، بل يجب في

(١) (ص ٣٧٠-٣٩٤).

(٢) كما حديث عائشة رضي الله عنها عند البخاري (رقم ٣)، ومسلم (١٦٠/٢٥٢).

حكيمته أن يظهر الآيات والبراهين الدالة على صدق هؤلاء وينصرهم ويؤيدهم ويعزّهم ويبقي لهم سلطان الصدق ويفعل ذلك بمن اتبعهم، وأن يظهر الآيات المبينة لكذب أولئك ويذلهم ويخزيهم ويفعل ذلك بمن اتبعهم، كما قد وقع في هؤلاء وهؤلاء».

«ولا يجوز أن يُظهر الرب ما جعله دليلاً للنبوة مع عدم النبوة، كما أنه لا يجوز أن يتكلم بالكلام الذي جعله لبيان معانٍ بدون إرادة تلك المعاني، بل ذلك ممتنع من وجوه: من وجه حكيمته، ومن جهة عادته، ومن جهة عدله ورحمته، ومن جهة علمه وإعلامه».

ولسنا نقول بعدم تجويز ذلك على الله تعالى بناءً على مثل أصل المعتزلة في تحريمهم على الله أموراً بموجب العقل، بل لما قدمنا كونه من مقتضى حكيمته تعالى.

وكذلك لا نقول بمنع ذلك لعدم قدرة الله عليه، بل هو قادر عليه وعلى كل شيء لكنه لا يفعله لتنزهه عن ما يخالف حكيمته تعالى كتنازه عن الظلم لمخالفته عدله مع قدرته عليه، لذا قال شيخ الإسلام هناك: «والمقصود هنا أن هذا كله يستلزم أن الرب منزّه عن أن يفعل بعض الأمور الممكنة المقدورة لكون ذلك يستلزم أمراً يناقض حكيمته، ولكون فعل الشيء لا يكون إلا مع لوازمه وانتفاء أضداده فيمتنع فعله بدون لوازمه أو مع أضداده» أ.هـ.

وكان قد بين رحمه الله خلال كلامه ذاك تناقض نفاة الحكمة والتعليل في أفعال الله تعالى في هذه المسألة بالخصوص، ومحصله: أنهم إما أن يقولوا بجواز أن يخلد الله أنبياءه أو بمنع ذلك فإن قالوا بالجواز سقط قولهم من أصله فلا تبقى لهم حجة لإثبات الرسالة، مع ما فيه من مخالفة النصوص الكثيرة في ذلك وقد تقدم بعضها، وإن منعوا ذلك وأوجبوا نصره الله لأنبيائه نقض تقريرهم السابق لأن المنع لا بد أن يستند إلى ما في ذلك من الحكمة.

فإن قالوا إنما نمنع منه لورود الخبر فقط، قيل لهم، فهذا الخبر لا بد أن يتقدمه ثبوت صدق المخبر به وهو الرسول، وثبوت ذلك لا يتم إلا بتقرير أدلة لا يجوز القول بإمكان ظهورها عند الكاذب لأن تجويز ذلك يفضي إلى محو سبيل إثبات صدق المخبر ومن بعده نفس الخبر، فإذا ما تقرر هذا قيل: فهذه الأدلة ومنع ظهورها عند الكاذب لا سبيل إلى القول بها إلا ما في ذلك من حكمة الله تعالى التي اقتضت ذلك لا عبثاً، والله أعلم<sup>(١)</sup>.

وبعد هذا التقرير نقول: إن هذه البينات إنما نصبها الله تعالى لمعرفة صدق من ادعى النبوة وتمييزه عن الكاذب في تلك الدعوى، أي أنها وبعبارة أخرى علامات للتمييز بين صنفين يوجد بينهما من الفرق ابعد مما بين السماء والأرض، بل لا فرق بين اثنين أكبر مما بينهما، قال شيخ الإسلام<sup>(٢)</sup>: «فإن من ادعى النبوة وكان صادقاً فهو من أفضل خلق الله تعالى وأكملهم في العلم والدين، فإنه لا أحد أفضل من رسل الله وأنبيائه صلوات الله عليهم وسلامه... وإن كان المدعي للنبوة كاذباً فهو من أكفر خلق الله وشرهم كما قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِباً أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ وَمَنْ قَالَ سَأُنْزِلُ مِثْلَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ [الأنعام: ٩٣]... ولما كان هذا في أعلى الدرجات، وهذا في أسفل الدرجات كان بينهما من الفروق والدلائل والبراهين التي تدل على صدق أحدهما وكذب الآخر ما يظهر لكل من عرف حالهما، ولهذا كانت دلائل الأنبياء وأعلامهم الدالة على صدقهم كثيرة متنوعة، كما أن دلائل كذب المتنبيين كثيرة متنوعة» أ.هـ.

فلا بد إذن من تفصيل معنى هذه الدلائل الكثيرة المتنوعة قبل الكلام على ما أيد الله به رسله من تلك البينات والآيات وما اختص به محمداً ﷺ من ذلك..

(١) انظر تفصيل ذلك في «النبوات» (ص ٣٨٠-٣٨١).

(٢) «الجواب الصحيح» (١/٢٩-٣١).

## [٢-١-] بيان عدم حصر

## هذه الدلائل بما يسمى بالمعجزات:

من القصور الذي وقع فيه أهل الكلام بسبب منهجهم غير المبني على الكتاب والسنة وإنما على أصول ضعيفة، بل وحتى فاسدة أنهم حصروا دليل إثبات النبوات بالمعجزات، وأصبح كثير منهم لا يعرف نبوة الأنبياء إلا بالمعجزات كما قال شيخ الإسلام، وزاد: «ثم لهم في تقرير دلالة المعجزة على الصدق طرق متنوعة وفي بعضها من التنازع والاضطراب ما سننبه عليه، والتزم كثير من هؤلاء إنكار خرق العادات لغير الأنبياء حتى أنكروا كرامات الأولياء والسحر ونحو ذلك»<sup>(١)</sup>.

وقد بين رحمه الله أن المعجزات لا ريب في كونها دليلاً صحيحاً لتقرير نبوة الأنبياء لكن الدليل غير محصور فيها، فقال<sup>(٢)</sup>: «بل معرفتها بغير المعجزات ممكنة، فإن المقصود إنما هو معرفة صدق مدعي النبوة أو كذبه... فإذا كان مدعي الرسالة لم يكن صادقاً فلا بد أن يكون كاذباً عمداً أو ضلالاً، فالتمييز بين الصادق والكاذب له طرق كثيرة فيما هو دون دعوى النبوة فكيف بدعوى النبوة؟ ومعلوم أن مدعي الرسالة إما أن يكون من أفضل الخلق وأكملهم وإما أن يكون من أنقص الخلق وأرذلهم، ولهذا قال أحد أكابر ثقيف للنبي ﷺ لما بلغهم الرسالة ودعاهم إلى الإسلام. «والله لا أقول لك كلمة واحدة، إن كنت صادقاً فأنت أجل في عيني من أن أرد عليك، وإن كنت كاذباً فأنت أحقر من أن أرد عليك»<sup>(٣)</sup>. فكيف يشبهه

(١) ((الأصفهانية)) (ص ٧٧)، وأنظر أيضاً «شرح العقيدة الطحاوية» (١٥٠ - تحقيق الألباني).

(٢) المصدر السابق (ص ٧٨).

(٣) ذكره ابن إسحاق في «السيرة» وغيره، أنظر «سيرة ابن هشام» (٦١/٢)، «تاريخ الطبري» (٣٤٥/٢)، «دلائل النبوة» للبيهقي (٣٩٠/١) وغيرها.

أفضل الخلق وأكملهم بأنقص الخلق وأرذلهم؟».

ثم قال<sup>(١)</sup>: «وما من أحد ادعى النبوة من الكذابين إلا وقد ظهر عليه من الجهل والكذب والفجور واستحواذ الشياطين عليه ما ظهر لمن له أدنى تمييز وما من أحد ادعى النبوة من الصادقين إلا وقد ظهر عليه من العلم والصدق والبر وأنواع الخيرات ما ظهر لمن له أدنى تمييز»، وبرّر ذلك بأن الصدق مستلزم للبرّ، والكذب مستلزم للفجور كما في الصحيحين<sup>(٢)</sup> عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (إن الصدق يهدي إلى البرّ، وإن البرّ يهدي إلى الجنة، وإن الرجل ليصدق حتى يكتب صديقاً. وإن الكذب يهدي إلى الفجور، وإن الفجور يهدي إلى النار، وإن الرجل ليكذب حتى يكتب كذاباً).

وقد أوضح شيخ الإسلام أن عدم استقامة حصر دليل النبوة بالمعجزات مبني على أمور:

١- حقيقة الفرق بين مدعي النبوة الصادق وبين الكاذب في تلك الدعوى، كما سبق من كون التباين بينهما أعظم ما يكون فلا يتوقف ذلك على مجرد المعجزة.

٢- كون النبوة في الآدميين هي من عهد أبيهم آدم عليه السلام فإنه كان نبياً وكان بنوه يعلمون نبوته وأحواله بالاضطرار، وقد علم جنس ما يدعو إليه الرسل وجنس أحوالهم، فمن ادعى الرسالة وأتى بما يخالف ما علم من حالهم علم أنه ليس منهم، أي أن النبوة من أقدم ما عرفه البشر من أجناس العلوم، فيمتنع مع هذا توقف معرفتهم بها على مجرد المعجزة.

٣- كون النبوة مشتملة على أخبار وأوامر وأعمال لا بد أن يتصف بها

(١) «الأصفهانية» (ص ٧٩).

(٢) البخاري (٦٠٩٤)، ومسلم (١٠٣/٢٦٠٧).

الرسول، وهي أشرف العلوم وأشرف الأعمال، فكيف يشبه الصادق فيها بالكاذب حتى يتوقف تمييز ذلك على مجرد المعجزة دون أن تكون أوجه التمييز كثيرة ومتنوعة؟<sup>(١)</sup>.

٤- لما قدمناه في الفصل الأول من شدة احتياج العباد إلى النبوات والرسالات فكان مقتضى ذلك أن تكون دلائل ما هم إليه بأشد الحاجة من أكثر الأدلة تنوعاً، ولا تحصر بنوع واحد منها، قال شيخ الإسلام<sup>(٢)</sup>: «فإن الناس كلما قويت حاجتهم إلى معرفة الشيء يسّر الله أسبابه كما يسر ما كانت حاجتهم إليه في أبدانهم أشد... فلما كانت حاجتهم إلى معرفة الخالق أعظم كانت آياته ودلائل ربوبيته وقدرته وعلمه ومشيتته وحكمته أعظم من غيرها. ولما كانت حاجتهم إلى معرفة صدق الرسول بعد ذلك أعظم من حاجتهم إلى غير ذلك أقام الله سبحانه من دلائل صدقهم وشواهد نبوتهم وحسن حال من اتبعهم وسعادته ونجاته وبيان ما يحصل له من العلم النافع والعمل الصالح، وقبح حال من خالفهم وشقاوته وجهله وظلمه ما يظهر لمن تدبر ذلك». وقال أيضاً: «ودلائل النبوة من جنس دلائل الربوبية؛ فيها الظاهر البين لكل أحد كالحوادث المشهورة... وفيها ما يختص به من عرفه مثل دقائق التشريع... فإن الخلق كلهم محتاجون إلى الإقرار بالخالق والإقرار برسله، وما اشتدت الحاجة إليه في الدين فإن الله يجود به على عباده جوداً عاماً ميسراً»<sup>(٣)</sup> أ.هـ.

من أجل هذه كانت طرق العلم بالنبوة والرسالة كثيرة متنوعة غير طريق الاستدلال بما يسمى بالمعجزة.

(١) هذه الأمور الثلاثة مستخلصة من كلام شيخ الإسلام في «الأصفهانية» (ص ٧٨-٨٢).

(٢) «الجواب الصحيح» (٣/٢٧٣-٢٧٤).

(٣) المصدر السابق (٤/٧٩)، ونحوه في «النبوات» (ص ٢٧٠).

\* فمنها... إخبارهم أنهم بما سيكون من انتصارهم وخذلان أعدائهم وبقاء العاقبة لهم، فالعلم بهذا وبأنه كان في الأرض من يقول بأنهم رسل الله وأن أقواماً اتبعوهم وأن أقواماً خالفوهم وأن الله نصر الرسل وأتباعهم وجعل العاقبة لهم هو من أظهر العلوم المتواترة وأجلاها، ونقل هذه الأمور أظهر وأوضح من نقل أخبار ملوك الفرس، والعرب في جاهليتهم، وأخبار اليونان وعلماء الطب والنجوم والفلسفة اليونانية كبقراط وجالينوس وأفلاطون وأرسطو وغيرهم.

\* ومنها... أن ما أحدثه الله تعالى من نصرهم وإهلاك عدوهم إذا عرف الوجه الذي حصل عليه كان هذا مما يورث علماً ضرورياً أن الله تعالى أحدثه نصراً لرسله، وليس مجرد قدر ونهاية؛ مثل إغراق فرعون وقومه بعد أن دخلوا البحر خلف موسى عليه السلام وقومه، ومثل نجاة نوح عليه السلام ومن معه في السفينة من الغرق الذي عم الأرض، ومثل نجاة الخليل عليه السلام من النار، وغيرها كثير.

قال شيخ الإسلام: «وقد يميت الله بعض الناس بأنواع معتادة من البأس كالطواغين ونحوها، لكن هذا معتاد لغير مكذبي الرسل، أما ما عذب الله به مكذبي الرسل فمختص بهم»<sup>(١)</sup>. وقد أبقي الله تعالى في العالم الآثار الدالة على ما فعله بأنبيائه والمؤمنين من الكرامة وما فعله بمكذبيهم من العقوبة، وذلك أيضاً معلوم بالتواتر كتواتر الطوفان وإغراق فرعون وجنوده وغير ذلك. ولهذا يذكر الله تعالى ذلك في القرآن على هذا النحو، مثل قوله: ﴿وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَعَادٌ وَثَمُودٌ \* وَقَوْمُ إِبْرَاهِيمَ وَقَوْمُ لُوطٍ \* وَأَصْحَابُ مَدْيَنَ وَكَذَّبَ مُوسَى فَأَمَلَيْتُ لِلْكَافِرِينَ ثُمَّ أَخَذْتَهُمْ فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ \* فَكَأَيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ فَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا وَبَنَرٍ مُعْتَلَةٍ وَقَصْرِ مَشِيدٍ \* أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي

(١) «النبوات» (ص ١٧٩).

الْأَرْضِ فَتَكُونُ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا أَوْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ ﴿[الحج: ٤٢-٤٦]﴾، وقوله: ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ كَانُوا مِنْ قَبْلِهِمْ كَانُوا هُمْ أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَآثَاراً فِي الْأَرْضِ فَأَخَذَهُمُ اللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ وَمَا كَانَ لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَاقٍ﴾ [غافر: ٢١]، ولما ذكر في سورة الشعراء قصص الأنبياء نبياً بعد نبي كقصة موسى وإبراهيم ونوح من بعده، يقول في آخر كل قصة: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُمْ مُؤْمِنِينَ \* وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ﴾.

\* ومنها أيضاً... نفس ما جاءت به الأنبياء عليهم السلام فيما أمرت به وأخبرت به، فإن من تأمل ذلك علم بالضرورة أن مثل هذا لا يصدر إلا عن أعلم الناس وأصدقهم وأبرهم، وأن مثل هذا يمتنع صدوره عن كاذب مفتر على الله، أو مخطيء جاهل يظن أن الله تعالى أرسله ولم يرسله. وذلك لأن فيما أخبروا به وما أمروا به من الأحكام والإتقان ما يبين أنهم أعلم الخلق وأن ذلك لا يحصل من كذاب أو جاهل، وكذا فيما جاءوا به من الرحمة والمصلحة والهدى والخير ودلالة الخلق على ما ينفعهم ومنع ما يضرهم ما يبين أن ذلك صدر عن راحمٍ بارٍ يقصد غاية الخير والمنفعة للخلق. ثم إن أخبارهم كلها صدق لم يقع في شيء منها تخلف ولا غلط بخلاف ما يخبر به من تنزل عليه الشياطين من الكهان ونحوهم، فإنهم وإن كانوا يخبرون أحياناً بشيء من المغيبات ويكون صدقاً فمعهم من الكذب والفجور ما يبين أن الذي يخبرون به ليس عن الله وليسوا بأنبياء<sup>(١)</sup>.

\* ومن الطرق أيضاً التي تعلم بها نبوة نبي معين منهم أن يأتي بمثل ما أتوا به من الخير والأمر، فإن الكذاب الفاجر لا يتصور أن يكون في أخباره وأوامره موافقاً

(١) هذه الطرق الثلاث مستفادة من كلام شيخ الإسلام في «الأصفهانية» (ص ٨٧-٩٢).



للأنبياء بل لا بد أن يخالفهم في الأصول الكلية التي اتفق عليها الأنبياء كالتوحيد والنبوت والمعاد. ويمكن سلوك هذه الطريق باستدلال آخر وهو أن يكون اتفاق الرسل كلهم على هذه الأصول دليلاً على صدقهم فيما أخبروا به عن الله تعالى وذلك لانعدام التواطئ فيما بينهم مع اتفاقهم فيها، مما يثبت تلقيهم ذلك عن الله تعالى<sup>(١)</sup>.

فهذه الطرق وغيرها تفيد عدم حصر دلائل النبوات بالمعجزات، لكن هذا لا ينفي كون المعجزة دليلاً صحيحاً لإثبات النبوة، وقد بين شيخ الإسلام في (شرحه للعقيدة الأصفهانية)<sup>(٢)</sup> أن أكثر الناس يثبتون النبوة بطرق متعددة؛ المعجزات وغيرها، ويحصل لهم العلم الضروري بها، وأن من حصر العلم بطريق واحدة أو طرق معينة وزعم أنه لا يحصل غيرها فإنه يكون مخطئاً. وهذه صفة عامة ما يسلكه أهل الكلام في أمهات المسائل هذه من إثبات الصانع أو إثبات حدوث الأجسام أو إثبات التوحيد أو النبوة وغيرها؛ يسلك أحدهم طريقاً معينة ويزعم أنه لا يحصل العلم إلا بها، وقد تكون طريقاً فاسدة أو قد تكون صحيحة لكنه قدح في أمور صحيحة أيضاً.

وما يعنينا من هذه الطرق في إثبات النبوات هو إثبات نبوة محمد ﷺ بالتحديد، لان في إثباتها اثباتاً لنبوة غيره من الأنبياء وإلا فلا يمكن إقامة دليل على نبوة غيره دون أن يدل هذا الدليل على نبوته ﷺ كما قدمنا..

(١) أنظر «الأصفهانية» أيضاً (ص ١٣٢، ١٣٤).

(٢) (ص ١١٤-١١٥).

## [٢-٢] ميزة ما أيد الله به نبيه محمداً ﷺ

### من الآيات على غيره من الأنبياء عليهم السلام:

لقد أيد الله تعالى أنبياءه ورسله بآيات مختلفة دالة على صدقهم، وبعض تلك الآيات كان خاصاً بالنبي المعين وهو أكثر آيات الأنبياء كما قال شيخ الإسلام<sup>(١)</sup>، وبعضها كان مشتركاً بين عدد منهم عليهم السلام مثل إحياء الموتى الذي كان لغير واحد منهم، والبعض الآخر كان عاماً في جميعهم مثل الإخبار بالغيب، قال شيخ الإسلام: «(إن من آيات الأنبياء ما يختص به النبي ومنها ما يأتي به عدد من الأنبياء ومنها ما يشترك فيه الأنبياء كلهم ويختصون به وهو الإخبار عن الله بغيبه الذي لا يعلمه إلا الله، قال: ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا \* إِلَّا مَنِ ارْتَضَى مِنْ رَسُولٍ فَإِنَّهُ يَسْلُكُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ رَصَدًا \* لَيَعْلَمَ أَنْ قَدْ أَبْلَغُوا رَسُولَاتِ رَبِّهِمْ وَأَحَاطَ بِمَا لَدَيْهِمْ وَأَخْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا﴾ [الجن: ٢٦-٢٨]»<sup>(٢)</sup>. وقد بين أن الأخبار الغيبية من لوازم النبوة فقال: «ومن لوازم النبي التي لا بد منها الإخبار عن الغيب الذي أنباه الله تعالى به، فإن من لم يخبر عن غيب لا يكون نبياً»<sup>(٣)</sup>.

ومقصودنا هنا الكلام على ما اختص الله به نبيه محمداً ﷺ من تلك الآيات، لكن قبل ذلك لا بد من أن يعرف أن اختصاص أي نبي من أنبياء الله عليهم السلام بآية معينة يرجع إلى أمور ثلاثة:

أولاً... طبيعة قومه أو من يخاطبهم برسالته.

(١) «النبوات» (ص ٣٤٥).

(٢) «النبوات» (ص ٣٣١).

(٣) «الأصفهانية» (ص ١٣٠).

ثانياً... طبيعة رسالته.

ثالثاً... فضيلته على غيره من الأنبياء عليهم السلام أجمعين.

فلو قارنا مثلاً بين موسى وبين عيسى عليهما السلام بشأن ما أيد الله به كلاً منهما لوجدنا ما يأتي:

١- بالنسبة للقوم المخاطبين بالرسالة فإن موسى عليه السلام كان قومه بنو إسرائيل قد انتشر فيهم السحر وأصبحت له مكانة بينهم، فناسب أن يؤيده الله بمثل آية العصا التي هي أعظم من كل ما اعتادوه من السحر، بينما في عهد عيسى عليه السلام تغير حال بني إسرائيل حتى شاع بينهم حينها -فيما قيل- الاهتمام بالطب وطرق العلاج فناسب أن يرسله الله تعالى بمثل آياته من إبراء الأكمه والأبرص وإحياء الموتى.

٢- أما طبيعة رسالة كل منهما فلا يكاد يوجد بينهما فرق كبير، إذ كلاهما كانت رسالته خاصة ببني إسرائيل ولمدة زمنية محدودة، لكن الفرق بينهما أن موسى عليه السلام كانت رسالته مستقلة عن من قبله وأسس لهم شرعاً ابتداءً، بينما كان عيسى عليه السلام مكماً لما بدأه موسى عليه السلام مع تغيير بسيط، ثم هو أتى بالإنجيل الذي فيه نوع تعديل لبعض ما جاء في التوراة. وهذا مما يبين فضل التوراة على الإنجيل، وكذا أفضلية موسى على عيسى عليهما السلام، كما قال شيخ الإسلام: «... لأن أشرف الكتب الثلاثة القرآن ثم التوراة ثم الإنجيل، وكذلك الأنبياء»<sup>(١)</sup>.

٣- وأما التفاضل بينهما فمعلوم فضل موسى على عيسى عليهما السلام من

(١) ((الجواب الصحيح)) (٣/٤٠٣).

عدد النصوص، مثل ما جاء في منزلة كل منهما في السماء في حديث الإسراء الذي في الصحيحين وغير ذلك، فكان تأييد الله تعالى لموسى بالآيات أعظم مما أيد به عيسى عليهما السلام لجميع ما تقدم من الأسباب. قال شيخ الإسلام: «... ومع هذا فقد أظهر من الآيات على ذلك وعلى نبوة موسى ما لم يظهر مثله ولا قريب منه على المسيح»<sup>(١)</sup>. ولئن كان عيسى عليه السلام قد أحيا بعض الموتى بإذن الله تعالى فإن موسى عليه السلام قد حوّل العصا الميتة -لأنها جماد- إلى حية تسعى بإذن الله، ومعلوم أن سريان الحياة في الجماد أعظم من إعادة الحياة لجسد فارقه ولهذا وصف الله تعالى معجزة موسى عليه السلام بقوله: ﴿فَأَرَاهُ الْآيَةَ الْكُبْرَى﴾ [النازعات: ٢٠]، كما قال عن نبيه محمد ﷺ في معراج: ﴿لَقَدْ رَأَى مِنْ آيَاتِ رَبِّهِ الْكُبْرَى﴾ [النجم: ١٨].

وبعد هذه المقارنة نرجع إلى ما اختص الله به نبيه محمداً ﷺ من الآيات، وهو إتيانه بالقرآن الكريم، وذلك لا ينفي ما ثبت بالتواتر عنه من الآيات المتنوعة، بل إن آياته ﷺ قد استوعبت جميع الآيات الفعلية والخبرية كما قال شيخ الإسلام<sup>(٢)</sup>، ثم وضح ذلك في فصول طويلة بالنسبة لإخباره عن الغيب الماضي والحاضر والمستقبل، ثم بالنسبة لآياته الفعلية، وقد قسمها إلى ثمانية أنواع:

ما كان منها في العالم العلوي، ثم ما كان دون ذلك في الجو، ثم ما كان من تصرفه في الحيوان (الإنس والجن والبهائم)، ثم ما كان من تصرفه بالماء والطعام والثمار، ثم ما كان من تأثيره في الأحجار وتصرفه فيها، ثم تأييد الله له بملائكته، ثم كفاية الله له أعداءه، وآخر ما ذكره من آياته إجابة دعوته سواء كانت دعوة في أمور معتادة أو خارقة للعادة<sup>(٣)</sup>.

(١) المصدر السابق (٢/١٨٨-١٨٩).

(٢) «الجواب الصحيح» (٤/١٣٣).

(٣) راجع «الجواب الصحيح» (٤/١٣٣-٢٢٧)، ونحوه باختصار في «المجموع» (١١/٣١٥-٣١٧)،

وسرد قبل ذلك (١١/٢٧٥) عدداً من معجزاته ﷺ.

لكن أعظم آياته ﷺ التي بعثه الله بها هو القرآن الكريم، وهو الذي كان يستعمله في دعوة الناس ومخاطبتهم، أما سائر ذلك من الآيات التي تقدمت الإشارة إليها فمع كثرتها وتواترها لم يكن يستعملها في الغالب لمخاطبة الناس، ولهذا كان أكثر تلك الآيات تقع بين أصحابه لا مع مخالفيه، وهي آيات دالة على نبوته ﷺ في نفسه وإن لم يلزم بها مخالفيه أو يتحداهم بها.

ثم لو رجعنا إلى الأمور الثلاثة التي بينا تأثيرها في اختصاص أي نبي من الأنبياء عليهم السلام بآية معينة وطبقناها على حال نبينا محمد ﷺ لا تضح لنا ما نقصده من الاختصاص على أتم وجه، وكما يأتي:

أولاً... بالنسبة للمخاطبين برسالته، فهو ﷺ وإن بعثه الله لجميع الإنس والجن إلى قيام الساعة لكن كان أول المخاطبين بها الذين كُلفوا حملها إلى الآخرين هم العرب، وقد كانوا قد بلغوا في عهده ﷺ من الاهتمام بالفصاحة والبلاغة والبيان، في أشعارهم وخطبهم وغير ذلك ما لم يقع مثله قبل ذلك ولا بعده، فناسب أن يأتيهم بالقرآن الذي هو كلام الله المعجز، والذي كان أعظم من كل ما عرفوه وألفوه من أنواع الفصاحة والبيان وقد تحداهم أن يأتوا بمثله فقال: ﴿فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِثْلِهِ إِنْ كَانُوا صَادِقِينَ﴾ [الطور: ٣٤]، وفي موضع آخر تحداهم بعشر فقال: ﴿قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوَرٍ مِثْلِهِ مُفْتَرِيَاتٍ﴾ [هود: ١٣]، وفي موضع آخر تحداهم أن يأتوا بسورة فقال: ﴿فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ﴾ [يونس: ٣٨]، ثم أخبر مع ذلك أنهم لن يفعلوا فقال: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّنْ مِّثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِّنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ \* فَإِنْ لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَكِنْ تَفْعَلُوا فَأْتُوا النَّارَ﴾ [البقرة: ٢٣-٢٤]، بل أخبر قبل ذلك أن جميع الإنس والجن إذا اجتمعوا لا يأتون بمثله فقال: ﴿قُلْ لِّئِنْ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾ [الإسراء: ٨٨]. فلما

عجزوا عن ذلك كله كان هذا دليلاً على كونه كلام الله تبارك وتعالى، إذ عجزهم دليل على عجز كل من سواهم، لأن أي فعل يتوقف وجوده على القدرة التامة والإرادة الجازمة<sup>(١)</sup>، وهم كانت إرادتهم من أشد الإرادات على تكذيبه وإبطال حجته كما قال شيخ الإسلام، وزاد: «وإنهم كانوا أحرص الناس على ذلك حتى قالوا فيه ما يعلم أنه باطل بأدنى نظر... حتى كانوا يتعلقون بالنقض مع وجود الفرق»<sup>(٢)</sup>، أي أنهم كانوا يحاولون نقض بعض ما جاء به بأمر أخرى هي في حقيقتها تفارق ما قاله من كل الوجوه، والمقصود أنهم لما عجزوا رغم شدة إرادتهم دل ذلك على عدم قدرتهم، ولا يمكن لغيرهم أن يفعله لأنهم كانوا من جهة القدرة أقدر من غيرهم على الفصاحة، ومن جهة الإرادة كانت إرادتهم أشد لأنه تحداهم وواجههم بأشخاصهم قبل الجميع.

ثم إن المعتزلة ومن وافقهم ممن ينتسب إلى السنة وطريقة السلف حملوا عجزهم عن الإتيان ولو بسورة مثله على مجرد صرف الله إياهم عن ذلك لا بسبب كون القرآن معجزاً بنفسه، وهذا هو المعروف بالصرفة، وهو من أضعف الأقوال في توجيه إعجاز القرآن كما قال شيخ الإسلام<sup>(٣)</sup>، بل لا شك في كونه باطلاً مردوداً من وجوه:

١- أنه لو كان القول بالصرفة حقاً لكان الأبلغ في الإعجاز والمنع أن ينزل الله كتابه على أقل درجات الفصاحة والبلاغة ثم يمنعهم عن الإتيان بمثله رغم تدني رتبة فصاحته وبلاغته، وهذا باطل بلا شك.

(١) كما قرر شيخ الإسلام في غير موضع من كتبه.

(٢) «الأصفهانية» (ص ١٤٥).

(٣) أنظر «الجواب الصحيح» (٧٥/٤).

٢- أن معنى القول بالصرفة أن من كانوا قبله ﷺ كان يوجد في كلامهم ما يعدله في الفصاحة والبلاغة وحسن النظم لأنهم لم يُتحدّثوا به فلم يلزم صرفهم عن مثله، وهذا باطل أيضاً.

٣- أن معناه أنه لا داعٍ هناك لأن يجعل الله كتابه على هذا المستوى العالي من الفصاحة، لأن الإعجاز سوف لا يكون بنفسه بل بصرف الدواعي عن معارضته، ومن ثم لا تبقى في القرآن فضيلة في نفسه على غيره من الكلام، وهذا واضح البطلان بلا شك<sup>(١)</sup>

٤- أن الناس يجدون دواعيهم إلى المعارضة حاصلة لن تتخلف عندهم، كما انتدب غير واحد لمعارضته لكن جاء بكلام فضح به نفسه وحقق به عجزه وأمثاله عن الإتيان بمثله، ولم يحدث أنهم وجدوا حالهم يختلف قبل سماعهم له وتحديدهم به عن ما بعد ذلك.

وهذا الوجه الأخير مستفاد من كلام شيخ الإسلام في (الجواب الصحيح)<sup>(٢)</sup>، وقد بين قبل ذلك وعلى سبيل الافتراض والتنزيل ثبوت إعجاز القرآن حتى وفق القول بالصرفة، لكن قال بعده: «فهذا غاية التنزيل، وإلا فالصواب المقطوع به أن الخلق كلهم عاجزون عن معارضته لا يقدرّون على ذلك، ولا يقدر محمد ﷺ من تلقاء نفسه على أن يبدل سورة من القرآن، بل يظهر الفرق بين القرآن وبين سائر الكلام لكل من له أدنى تدبر»<sup>(٣)</sup> أ.هـ.

ثانياً... بالنسبة لرسالته ﷺ فمعلوم أنها عامة لجميع الثقلين الإنس والجن إلى قيام

(١) هذه الأوجه الثلاثة مستفادة من كلام الباقلاني في «إعجاز القرآن» (ص ٤٠-٤٣) (هامش الإتيان).

(٢) (٧٧-٧٦/٤).

(٣) «الجواب الصحيح» (٧٦/٤).

الساعة، وهذا يقتضي أن تكون دلالة رسالته وبَيِّنَتها باقية كذلك إلى قيام الساعة حتى يصحَّ بقاء الإلزام بها للجميع، أي أنها تبقى مؤثرة ومثبتة لنبوته ﷺ، على خلاف الحال مع سائر الأنبياء عليهم السلام الذين لم يُرد الله لرسالاتهم البقاء فلم يبق عند أتباعهم بعد موتهم سوى أخبار وروايات عن ما كان أنبياءهم يفعلونه من معجزاتهم، وهذه الأخبار يوجد أعظم منها عدداً وتواتراً في حقه ﷺ، لكن المقصود هنا أن بينته العظمى وهي القرآن يبقى لها نفس الأثر على مرِّ الأزمان، وهذا ما يجعل أتباعه ﷺ في ازدياد إلى قيام الساعة، بخلاف غيره من إخوانه من الأنبياء، وقد صرح ﷺ بذلك فقال: (ما من الأنبياء من نبي إلا قد أُعطي من الآيات ما مثله آمن عليه البشر، وإنما كان الذي أوتيته وحياً أوحاه الله إليّ فأرجو أن أكون أكثرهم تابِعاً يوم القيامة)<sup>(١)</sup>.

وهذا الفرق في الآية كان له أعظم الأثر في كون الدعوة إلى دين محمد ﷺ ودلائلها لا تختلف باختلاف الأزمان، فكلهم متساوون في قوة الدلالات والآيات عموماً، ومن ثم لا اختصاص لبعض على بعض في وضوح الدلالات والهدى الواصل إليهم.

وأيضاً فإن هذا يجعلنا ندرك بعض حكمة الله سبحانه في عدم استجابته للمشركين حين طلبوا من الرسول ﷺ خارقة من الخوارق ليستدلوا بها على نبوته، إذ لو استجاب الله لهم وأراهم خارقة معينة لما استطعنا نحن الذين بعدهم الاستفادة منها في إيماننا أو في دعوة الناس للإيمان.

ولا يمنع هذا من أن تكون هناك أسباب أخرى لعدم الاستجابة لهم في طلبهم هذا، مثل ما ذكره الله تعالى بقوله: ﴿وَمَا مَنَعَنَا أَنْ نُرْسِلَ بِالْآيَاتِ إِلَّا أَنْ كَذَّبَ بِهَا

(١) أخرجه البخاري (٤٩٨١)، ومسلم (١٥٢)، وغيرهما عن أبي هريرة .



الأُولُونَ ﴿[الإسراء: ٥٩]، الذي يَبْنِي فِيهِ أَنْ هَذِهِ الْآيَاتُ لَا تَنْفَعُهُمْ إِذْ كَانُوا لَا يُؤْمِنُونَ بِهَا، بَلْ هِيَ تَضُرُّهُمْ لِاسْتِحْقَاقِهِمُ الْعَذَابَ إِذَا كَذَبُوا حِينَئِذٍ، فَكَانَ مِنْ تَمَامِ الْحِكْمَةِ وَالرَّحْمَةِ أَنْ لَا يَهْلِكَهُمْ هَلَاكُ الْإِسْتِثْنَالِ كَمَا أَهْلَكَ الْمَكْذِبِينَ، وَكَانَتِ الْآيَاتُ الَّتِي اقْتَرَحَوْهَا مِثْلَ سُؤَالِهِمُ النَّبِيَّ ﷺ أَنْ يَجْعَلَ لَهُمُ الصِّفَا ذَهَباً<sup>(١)</sup> وَغَيْرَ ذَلِكَ مُوجِبَةً لِعَذَابِ الْإِسْتِثْنَالِ كَمَا أَهْلَكَ الْأُمَمَ قَبْلَهُمْ وَإِنَّمَا كَانَ الْأَكْمَلُ فِي الْحِكْمَةِ وَالرَّحْمَةِ أَنْ يَأْتِيَهُمْ بِمَا يَقِيمُ الْحُجَّةَ مَعَ بَقَاءِ مَنْ لَمْ يُؤْمِنْ حَتَّى يَشُوبَ وَيَهْتَدِيَ وَيُؤْمِنَ بَعْدَ حِينٍ<sup>(٢)</sup>.

أَوْ أَنْ مِنَ الْأَسْبَابِ أَيْضاً أَنَّهُ عَلِمَ أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ وَأَنَّهُمْ إِنَّمَا سَأَلُوا الْآيَاتَ تَعْنَتاً لَا اسْتِشَاداً، كَمَا قَالَ: ﴿وَلَوْ أَنَّا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ الْمَوْتَى وَخَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا مَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ وَلَكِنْ أَكْثَرُهُمْ يَجْهَلُونَ﴾ وَقَالَ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ \* وَلَوْ جَاءَتْهُمْ كُلُّ آيَةٍ حَتَّى يَرَوْا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ﴾ [يونس: ٩٦-٩٧]، وَقَالَ: ﴿وَإِنْ يَرَوْا كِسْفًا مِنَ السَّمَاءِ سَاقِطًا يَقُولُوا سَحَابٌ مَرْكُومٌ﴾ [الطور: ٤٤]، وَقَالَ: ﴿وَلَوْ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ بَابًا مِّنَ السَّمَاءِ فَظَلُّوا فِيهِ يَعْرُجُونَ \* لَقَالُوا إِنَّمَا سُكَّرَتْ أَبْصَارُنَا بَلْ نَحْنُ قَوْمٌ مَّسْحُورُونَ﴾ [الحجر: ١٤-١٥]. قَالَ الْخَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ<sup>(٣)</sup>: «فَمِثْلُ هَؤُلَاءِ أَقْلٌ مِنْ أَنْ يَجَابُوا إِلَى مَا سَأَلُوا لِأَنَّهُ لَا فَائِدَةَ فِي جَوَابِهِمْ لِأَنَّهُ دَائِرٌ عَلَى تَعْنَتِهِمْ وَعِنَادِهِمْ وَكَثْرَةِ فَجُورِهِمْ وَفَسَادِهِمْ».

(١) كَمَا ثَبَتَ ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِيمَا رَوَاهُ عَنْهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (٢٥٨، ٢٤٢/١)، وَالطَّبْرِيُّ (٧٠-٦٩/١٥) وَغَيْرُهُمَا أَنَّ قُرَيْشًا سَأَلَتِ النَّبِيَّ ﷺ أَنْ يَجْعَلَ لَهُمُ الصِّفَا ذَهَباً، فَخَيَّرَهُ اللَّهُ تَعَالَى بَيْنَ أَنْ يُجِيبَهُمْ ثُمَّ يَعْذِبَ مَنْ يَكْفُرُ مِنْهُمْ بَعْدَهُ وَبَيْنَ أَنْ يَسْتَأْنِي بِهِمْ، فَاخْتَارَ الثَّانِيَةَ فَانْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿وَمَا مَنَعَنَا أَنْ نُرْسِلَ بِالْآيَاتِ إِلَّا أَنْ كَذَّبَ بِهَا الْأُولُونَ﴾ ..

(٢) أَنْظَرُ كَلَامَ شَيْخِ الْإِسْلَامِ حَوْلَ مَعْنَى هَذِهِ الْآيَةِ فِي «الْجَوَابِ الصَّحِيحِ» (٢٧٧-٢٧٨، ٢٨٥، ٢٨٧).

(٣) «تَفْسِيرُ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ» (٤١٢/٢).

فلا يمنع من أن يكون ذلك كله من أسباب عدم الاستجابة لهم في طلبهم هذا، ومنه أن طبيعة رسالته ﷺ الدائمة إلى قيام الساعة تقتضي أن تكون بينها باقية كذلك، وهذا أمر لم يدركه المشركون حينها، لكننا قد أدركناه لحاجتنا إليه، ولا مانع من أن يكون مقصوداً في قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِّن رَّبِّهِ فَقُلْ إِنَّمَا الْغَيْبُ لِلَّهِ فَانْتَظِرُوا إِنِّي مَعَكُمْ مِّنَ الْمُنتَظِرِينَ﴾ [يونس: ٢٠]، فقد وجه الله تعالى نبيه ﷺ إلى أن يحلهم على الغيب الذي لا يعلمه إلا الله، مما فيه إشارة إلى ما لا تدركونه أنتم وقد يدركه من بعدكم لحاجتهم إليه، فمن ثم أحال على الغيب الذي هو حالنا الآن وكان غيباً بالنسبة لهم وهو كله في علم الله تعالى.

لكن هذا لا يعني أن محمداً ﷺ لم تكن له من الأحوال الخارقة المعجزة ما يتناسب مع نبوته، بل إن تلك الأحوال كثيرة متواترة في السيرة كما تقدم تفصيل أنواعها، وإنما المقصود أنه لم يكن يستعملها في دعوة الناس لدينه وحلهم على الإيمان، بل لم يكن يفعل ذلك عموماً إلا بالقرآن. وهذا ما بينه الله تعالى بقوله: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْهِ آيَاتٌ مِّن رَّبِّهِ قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ وَإِنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ فذكر طلبهم وجوابه ثم بين ما يغني عنه بقوله: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَىٰ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [العنكبوت: ٥٠-٥١].

ثم إن كون رسالته ﷺ عامة إلى جميع الثقلين الإنس والجن إلى قيام الساعة يقتضي أن لا يكون وجه إعجاز القرآن محصوراً بالفصاحة والبلاغة، وإنما هو معجز من أوجه عديدة جداً يدرك منها كل قوم ما يدركون، وتبقى فيه أمور تتكشف على مر الأزمان، ولا أدل على ذلك من أوجه إعجازه العلمي الذي أدركنا بعضه في عصرنا هذا مما كان خافياً على من قبلنا. هذا هو المعقول في بقائه آية وبينه، وإلا لو حصر إعجازه بنظمه وبيانه لما بقي له تأثير في مثل عصرنا هذا لابتعاد العرب فيه عن أصل لغتهم فضلاً عن اهتمامهم بأوجه الفصاحة والبلاغة، كما لا يخفى.

قال شيخ الإسلام<sup>(١)</sup>: «وكون القرآن معجزة ليس هو من جهة فصاحته وبلاغته فقط، أو نظمه وأسلوبه فقط، ولا من جهة إخباره بالغيب، ولا من جهة صرف الدواعي عن معارضته فقط، ولا من جهة سلب قدرتهم عن معارضته فقط، بل هو آية بينة معجزة من وجوه متعددة، من جهة اللفظ ومن جهة النظم ومن جهة البلاغة في دلالة اللفظ على المعنى ومن جهة معانيه التي أمر بها ومعانيه التي أخبر بها عن الله تعالى وأسمائه وصفاته وملائكته وغير ذلك، ومن جهة معانيه التي أخبر بها عن الغيب الماضي وعن الغيب المستقبل، ومن جهة ما أخبر به عن المعاد، ومن جهة ما بين فيه من الدلائل اليقينية والأقيسة العقلية التي هي الأمثال المضروبة، كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَذَا الْقُرْآنِ لِلنَّاسِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا﴾ [الكهف: ٥٤]، وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ فَأَبَى أَكْثَرُ النَّاسِ إِلَّا كُفُورًا﴾ [الإسراء: ٨٩]. وقال: ﴿وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ \* قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ [الزمر: ٢٧-٢٨] وكل ما ذكره الناس من الوجوه في إعجاز القرآن هو حجة على إعجازه ولا يناقض ذلك، بل كل قوم تنبهوا لما تنبهوا له» أ.هـ.

ومن أجل أن إعجاز القرآن الكريم غير محصور في وجه واحد بل هو معجز من كل الوجوه بين الله تعالى بطلان حتى احتمالية افتراءه من دون الله لمن أدرك أوجه الإعجاز تلك أو بعضها، فقال: ﴿وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [يونس: ٣٧]. قال شيخ الإسلام: «فلم ينفو مجرد فعله، بل نفى احتمال فعله وأخبر بأن مثل هذا لا يقع بل يتمتع وقوعه، فيكون المعنى: ما يمكن ولا يحتمل ولا يجوز أن يُفترى هذا القرآن من دون الله، فإن الذي يفتره من دون الله مخلوق، والمخلوق لا

(١) «الجواب الصحيح» (٧٤/٤-٧٥).

يقدر على ذلك»<sup>(١)</sup> أ.هـ. وثمة كلام نفيس في بيان أوجه إعجاز القرآن الكريم تعقيباً على هذه الآية قاله سيد قطب رحمه الله في كتابه (في ظلال القرآن)<sup>(٢)</sup> حريّ بالرجوع إليه.

ثم أمر آخر يميّز معجزة محمد ﷺ من طبيعة رسالته وعمومها وهو كونها تعتمد طريقة المخاطبة والمعالجة العقلية الفطرية بلا تكلف ولا إجبار ولا قهر، أما سائر معجزات الأنبياء فلكونها خوارق عادات ففيها شيء من الإجبار والقهر يتمثل برضوخ الناس لها لما تبهرهم به من غير اقتناع ولا إدراك كاملين، وقد بين الله تعالى أنه قادر على أن يرسل معه ﷺ آية من جنس تلك الآيات الخارقة يحملهم بها على الإيمان قسراً راضخين لها، فقال: ﴿إِنْ نَشَأْ نُنْزِلْ عَلَيْهِمْ مِّنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾ [الشعراء: ٤]، لكنه سبحانه لم يرد ذلك لما قدمناه من الأسباب.

ولهذا كان أصحاب سائر الأنبياء عليهم السلام بل الخالص منهم يحتاجون في أوقات الحزن والشدة إلى تثبيت زائد بخوارق أخرى، مثل أصحاب موسى عليه السلام حين كانوا معه في الصحراء بعد غرق فرعون وما حباهم الله به من الآيات معونة لهم على الصبر، مثل تظليلهم بالغمام وأنزال المن والسلوى عليهم وتفجير الصخر لهم عيوناً وغير ذلك حتى طلب الخالص منهم وهم السبعون الذين اختارهم موسى عليه السلام لميقات ربه اختياراً طلبوا منه أن يريهم الله جهرة حتى يؤمنوا به.

وكذا أصحاب عيسى عليه السلام، بل صفوتهم وهم الحواريون طلبوا منه أن يدعو الله لينزل عليهم المائدة مبررين ذلك كما قاله الله تعالى: ﴿قَالُوا نُرِيدُ أَنْ

(١) المصدر السابق (٧٢/٤).

(٢) صفحة (١٧٨٥-١٧٩٤) منه.

تَأْكُلُ مِنْهَا وَتَطْمِئِنُّ قُلُوبُنَا وَنَعْلَمَ أَنَّ قَدْ صَدَقْتَنَا وَلَنَكُونَ عَلَيْهَا مِنَ الشَّاهِدِينَ ﴿١١٣﴾ [المائدة: ١١٣].

«ويكشف لنا هذا الحوار عن طبيعة قوم عيسى، المستخلصين منهم وهم الحواريون فإذا بينهم وبين أصحاب رسولنا ﷺ فرق بعيد. إنهم الحواريون الذين ألهمهم الله الإيمان به وبرسوله عيسى فأمنوا وأشهدوا عيسى على إسلامهم، ومع هذا فهم بعد ما رأوا من معجزات عيسى ما رأوا يطلبون خارقة جديدة تطمئن بها نفوسهم ويعلمون منها أنه صدقهم ويشهدون بها له لمن وراءهم. فأما أصحاب محمد ﷺ فلم يطلبوا منه خارقة واحدة بعد إسلامهم، لقد آمنت قلوبهم واطمأنت منذ أن خالطتها بشاشة الإيمان، ولقد صدّقوا رسولهم فلم يعودوا يطلبون على صدقه بعد ذلك البرهان، ولقد شهدوا له بلا معجزة إلا هذا القرآن. هذا هو الفارق الكبير بين حوار عيسى عليه السلام وحواري محمد ﷺ، ذلك مستوى وهذا مستوى، وهؤلاء مسلمون وأولئك مسلمون، وهؤلاء مقبولون عند الله وهؤلاء مقبولون، ولكن تبقى المستويات متباعدة كما أرادها الله<sup>(١)</sup>.

ثالثاً... أما بالنسبة لفضيلته ﷺ على سائر الأنبياء والمرسلين عليهم السلام أجمعين فلا نريد هنا التعرض لأدلة ذلك فهو من الأمور الثابتة المعروفة، لكن نريد بيان ما يترتب على هذه الفضيلة من خصيصة ما أيده الله تعالى به ونتائج ذلك، وهو الذي أشار إليه ﷺ في الحديث المتقدم: (ما من الأنبياء من نبي إلا قد أعطي من الآيات ما مثله آمن عليه البشر، وإنما كان الذي أوتيته وحياً أوحاه الله إليّ فأرجو أن أكون أكثرهم تابعاً يوم القيامة)، فلافضليته ﷺ على سائر الأنبياء فقد آتاه الله من الآيات ما جعل أتباعه ﷺ أكثر أتباع الأنبياء جميعاً وأفضلهم، كما جاء ذلك أيضاً في

(١) «في ظلال القرآن» (ص ٩٩٨).

حديث ابن عباس رضي الله عنهما الذي في (الصحيحين)<sup>(١)</sup> أن النبي ﷺ قال: (عرضت عليّ الأمم، فجعل يمر النبي معه الرجل والنبي معه الرجلان والنبي معه الرهط والنبي ليس معه أحد، ورأيت سواداً كثيراً سد الأفق فرجوت أن تكون أمّي، فقيل: هذا موسى وقومه، ثم قيل لي: أنظر، فرأيت سواداً كثيراً سد الأفق، فقيل: انظر هكذا وهكذا، فرأيت سواداً كثيراً سد الأفق، فقيل: هؤلاء أمتك، ومع هؤلاء سبعون ألفاً يدخلون الجنة بغير حساب)، قال الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله: «فيه فضيلة هذه الأمة بالكمية والكيفية»<sup>(٢)</sup>. وأيضاً في حديث أنس أن النبي ﷺ قال: (ما صدق نبي ما صدقت، وإن من الأنبياء نبي لم يصدقه من أمته إلا رجل واحد)<sup>(٣)</sup>، وغير ذلك كثير.

هذه أهم مميزات ما أيد الله به نبيه محمداً ﷺ من الآيات على غيره من الأنبياء عليهم السلام، التي يمكننا استحضارها هنا، والله الموفق.

## الفصل الثالث: آيات الأنبياء

### وفرقها عن سائر خوارق العادات

سبق أن بينا في الفصل الأول امتناع تأييد الله تعالى للكاذب عليه، وفصلنا كذلك مقتضى ربوبية الله تعالى ورحمته وحكمته في ضرورة إظهاره تعالى للدلائل على صدق أنبيائه وتأييدهم وفضح مخالفاتهم وكتبهم. ومن لوازم هذا التفريق بين الرسل وبين مخالفاتهم أن يكون هناك فرق مستقر كذلك بين آيات الأنبياء التي أيدهم الله بها وبين ما سواها من خوارق العادات، وهو ما نريد بيانه هنا.

(١) البخاري (٥٧٥٢) واللفظ له، ومسلم (٣٧٤/٢٢٠) ..

(٢) كتاب التوحيد مع شرحه «فتح المجيد» (ص ٧١).

(٣) أخرجه ابن خزيمة في «التوحيد» (ص ٢٥٥) بإسناد لا بأس به.

### [٣-١-] الموقف من هذه الخوارق:

اختلف الناس في موقفهم من هذه الخوارق على طرفين ووسط<sup>(١)</sup>؛ الطرف الأول أنكروا وجود خارق للعادة إلا للأنبياء، وكذبوا بما سواها من أفعال السحرة والكهان وكرامات الصالحين، وهو قول المعتزلة ومن وافقهم من أهل الحديث والفقهاء كابن حزم<sup>(٢)</sup> وغيره. والطرف الثاني أثبتوا كل ذلك بصفة واحدة، فعندهم خرق العادة جائز مطلقاً وكل ما خرق لنبي من العادات يجوز أن يخرق لغيره سواء من الصالحين أو غيرهم من السحرة والكهان لكن حاولوا التفريق بينهما بفرق خارج عن نفس الخارق للعادة وهو اقتزان خوارق الأنبياء بدعوى النبوة والتحدي بها، أي استدلال النبي بالخارق على نبوته وتحديه لهم، وعندهم أن من ادعى النبوة وهو كاذب لم يجوز أن يخرق الله له العادة، وهو قول الجهمية ومن وافقهم من الأشاعرة وغيرهم.

وسبب هذا الاطلاق من الطرفين أنهم حدّدوا آيات الأنبياء بكونها خوارق للعادات ولم يعرفوا لها حداً غير ذلك كما قال شيخ الإسلام<sup>(٣)</sup>، فلما حصروها بخرق العادة لزمهم إما إنكار ما سوى آيات الأنبياء من خرق العادات كما هو قول أصحاب الطرف الأول، وإما إثبات الجميع لكن بالتكليف في إثبات فرق لا حقيقة له كما هو قول أصحاب الطرف الثاني.

(١) «النبوات» (ص ١٥-١٧، ١٧٥).

(٢) أنظر كلامه في «الفصل» (١١-٩، ٦، ٣/٥) فقد قرر ذلك بقوله: «فلا يجوز البتة وجود ذلك لا من ساحر ولا من صالح بوجه من الوجوه» أ.هـ..

(٣) «النبوات» (ص ٥٨)، وهو ما ينطبق على كلام ابن حزم رحمه الله في «الفصل» (٩/٥-١٠) من نفيه لوجود خارق للعادة بعد النبي ﷺ مبرراً ذلك بقوله: «فلو جاز ذلك بعد موت النبي ﷺ لأشكّل الأمر ولم نكن في أمن من دعوى أنها آية لذلك الفاضل ولذلك الفاسق» أ.هـ. فلأنه جعل حد المعجزة هو خرق العادة اضطرر للتكذيب بما سوى ذلك تخلصاً من الإلباس كما قال..

وقد بين شيخ الإسلام<sup>(١)</sup> بطلان تحديد آيات الأنبياء بكونها خوارق للعادات، مع كون ذلك شرطاً لها ولا بد، ولكن ليس هو حدّها الذي يميزها عن غيرها، فإن عادات الناس متفاوتة زماناً ومكاناً ومن ثم فإن خرق عاداتهم تلك متفاوت كذلك وهو أمر نسبي، فالكهانة والسحر ونحو ذلك لا يقدر عليها كثير من الناس وهو خارق لعادة هذا الكثير مع كونه ليس دليلاً على النبوة قطعاً، حتى قال شيخ الإسلام: (فهذا لم يكن في كلام الله ورسوله وسلف الأمة وأئمتها وصف آيات الأنبياء بمجرد كونها خارقة للعادة، ولا يجوز أن يجعل مجرد خرق العادة هو الدليل، فإن هذا لا ضابط له وهو مشترك بين الأنبياء وغيرهم)<sup>(٢)</sup>. لكن يبين بعد ذلك أن وصف آيات الأنبياء بكونها خوارق للعادات وصف ضروري لكن ليس هو المميز لها فقال: (وفرّق بين أن يقال لا بد أن يكون خارقاً للعادة وبين أن يقال كونه خارقاً للعادة هو المؤثر، فإن الأول يجعله شرطاً لا موجباً، والثاني يجعله موجباً)<sup>(٣)</sup>. ثم عقد فصلاً في كتابه (النبوات)<sup>(٤)</sup> يبين فيه أن آيات الأنبياء عليهم السلام يجب أن لا تحدّ بحدٍّ يدخل فيه غير آياتهم، وقال: ((إن قيل: فما آيات الأنبياء؟ قيل: هي آيات الأنبياء التي تعلم أنها مختصة بالأنبياء وأنها مستلزمة لصدقهم ولا تكون إلا مع صدقهم، وهي لا بد أن تكون خارقة للعادة خارجة عن قدرة الإنس والجن ولا يمكن أحداً أن يعارضها، لكن كونها خارقة للعادة ولا تمكن معارضتها هو من لوازمها ليس هو حداً مطابقاً لها... فمجرد العلم بهذه الآيات يوجب علماً ضرورياً بأن الله جعلها آية لصدق هذا الذي استدل بها، وذلك يستلزم أنها خارقة للعادة وأنه لا يمكن معارضتها فهذا من جملة صفاتها لا أن هذا وحده كاف فيها)) أ.هـ.

(١) المصدر السابق (٣٠-٣٣).

(٢) المصدر السابق (ص ٣٣).

(٣) صفحة (٥٩).

(٤) صفحة (٣٠٧-٣٠٩).



والمهم هنا أن هؤلاء لما حددوا آيات الأنبياء بكونها خوارق للعادات لزمهم أحد هذين الموقفين المتضادين من سائر الخوارق، قال شيخ الإسلام: «وأصل خطأ الطائفتين أنهم لم يعرفوا آيات الأنبياء وما خصّهم الله به، ولم يقدروا قدر النبوة ولم يقدروا آيات الأنبياء قدرها، بل جعلوا هذه الخوارق الشيطانية من جنسها، فإما أن يكذبوا بوجودها وإما أن يسووا بينهما ويدّعو فرقا لا حقيقة له»<sup>(١)</sup>. وكان قد بين قبل ذلك<sup>(٢)</sup> أن الطائفتين تشتركان في التسوية بين جنس آيات الأنبياء وبين جنس سائر الخوارق وفي عدم العلم بآيات الأنبياء والفرق بينها وبين غيرها، لكن الأولى جمعت إلى ذلك التكذيب بالأمور الموجودة من سائر الخوارق، والثانية لما تيقنوا وجودها جعلوا الفرق ما ليس بفرق حقيقة.

ومثل هذا يقال عن موقف كل منهما من الخوارق التي يأتي بها الدجال مثل قتله للرجل ثم إحيائه كما في حديث أبي سعيد الخدري في (الصحيحين)<sup>(٣)</sup> وغيره، فالأولى تكذب أن يأتي بعجيب وتقول ما معه إلا التمويه كما قالوا في السحر والكهانة<sup>(٤)</sup>، والثانية تقول لما ادعى الإلهية كانت الدعوى معلومة البطلان فلم يظهر الخارق<sup>(٥)</sup>.

(١) صفحة (٤٢٦).

(٢) صفحة (٤٢٤-٤٢٥).

(٣) البخاري (١٨٨٢)، ومسلم (٢٩٣٨)، وفيه أن ذلك الرجل يقول للدجال: «أشهد أنك الدجال الذي حدثنا رسول الله ﷺ حديثه، فيقول الدجال: أرايتم إن قُلت هذا ثم أحييته هل تشكّون في الأمر؟ فيقولون: لا، فيقتله ثم يحييه، فيقول حين يحييه: والله ما كنت قط أشد بصيرة مني اليوم، فيريد الدجال أن يقتله فلا يسلط عليه».

(٤) أنظر قول ابن حزم رحمه الله في «المغلى» (٤٩/١)، ونقل نحوه الحافظ ابن كثير في «النهاية في الفتن والملاحم» (٨٣/١) عن الطحاوي وعن أبي علي الجبائي شيخ المعتزلة.

(٥) نقل الحافظ ابن كثير في «النهاية» (٨٣/١-٨٤) عن طوائف كثيرة من الخوارج والجهمية وبعض المعتزلة إنكار خروج الدجال بالكلية.

والحق أن هذا إحياء معين معه دلائل معدودة تبين أنه من الآيات الدالة على صدق الرسول لا على صدق الدجال، أي أن إحياء الله له لم يكن معجزة للدجال ولا ليبين بها صدقه بل أحياءه ليكذب الدجال وليبين أن محمداً رسول الله وأن الدجال كذاب وأنه هو الأعور الذي أنذر به النبي ﷺ، كما قال شيخ الإسلام<sup>(١)</sup>.

ولا شك في بطلان قول كلا الطائفتين: أما الأولى فإن كثيراً من الأحوال الخارقة موجودة مشهودة ومتواترة عند كثير من الناس أعظم مما تواترت عندهم بعض معجزات الأنبياء وقد شهدوا خلق كثير لم يشهدوا معجزات الأنبياء فكيف يكذبون بما شهدوه ويصدقون بما غاب عنهم؟<sup>(٢)</sup>.

وتوجيههم ذلك بكونه تمويهاً لا ينفع هنا إذ أن الناس المشاهدين لتلك الخوارق لا يمكنهم إدراك الفرق بين التمويه وبين الحقيقة فيما يرون، ومن ثم يمكن المخالفي الرسل أن يصفوا آياتهم بكونها تمويهاً كذلك، إذ أن أصحاب هذا القول لم يذكروا ضابطاً معلوماً محسوساً للتمويه من غيره وإنما جعلوا مرجع ذلك إلى صدوره من نبي صادق أو من غيره، فما صدر من نبي صادق فهو معجزة وما كان من غيره فهو تمويه، هكذا قالوا ولم يجعلوا الفرق بين نفس الخارقين الصادرين منهما. وهو نوع من الاستدلال الدوري، فدليل النبوة عندهم هو المعجزة الخارقة للعادة، ولا يثبت كون الخارق للعادة حقيقة ومعجزة حتى يصدر من نبي صادق في دعواه النبوة، وهذا دَوْر واضح في الاستدلال لا ينفع.

ولا نحن نعارضهم في كونه تمويهاً إذ صدر من الكاذب في تلك الدعوى لكننا نقول أن الفرق موجود وواضح في نفس جنس الخارق كما سنبينه أن شاء الله، ومنه تعلم كذب المدعي في تلك الدعوى لا العكس.

(١) في «النبوات» (ص ٣٤٧)، وهو أتم وأقوى من التوجيهات التي نقلها الحافظ ابن حجر في (الفتح)

(١٢٨/١٣) عن غير واحد من أهل العلم في الجواب عن إجراء مثل هذا الخارق على يدي الدجال.

(٢) «النبوات» (ص ١٦-١٧).

وأما أصحاب القول الآخر فإنه على قولهم لم تتميز المعجزات بوصف تختص به بل بإقترانها بدعوى النبوة، فإن اقترنت به الدعوى كان دليلاً وإن لم تقترن به لم يكن دليلاً عندهم، ولهذا لم يجعلوا دلالة المعجزة دلالة عقلية بل دلالة وضعية كما قال شيخ الإسلام<sup>(١)</sup>، أي أنها تدل إذا قصد الدلالة منها ولا تدل بدون ذلك، مثل العلامة التي يتفق عليها بين اثنين في دلالتها على أمر معين، فهي إنما كانت دلالة بالإتفاق والتواطؤ لا بنفسها. ومعلوم بطلان هذا في حق آيات الأنبياء فإن الله تعالى لم يسبق منه إعلام خلقه بما سيؤيد به رسله وإنما حصل التأييد بنفس الآيات لا بالوضع والتواطؤ.

ثم إن خطأ قول هؤلاء يتبين من وجوه<sup>(٢)</sup>:

١- أن معنى قولهم هذا مساواة آيات الأنبياء لأفعال السحرة والكهان وغيرهم في الحد والحقيقة، وهذا من أعظم القدح في الأنبياء عليهم السلام.

٢- أن قولهم بامتناع ظهور الخوارق على يدي مدعي النبوة الكاذب أمر غير مسلم، ولا يمكن على أصولهم القول بوجوب أن يفعل الله ذلك، لأن الجهمية ومن وافقهم من الأشاعرة وغيرهم يجوز عندهم أن يفعل الله تعالى كل ما هو مقدور ولا ينزه عن فعل معين ما دام مقدوراً، فكيف يمكنهم إثبات هذا الأصل؟

مع أن هذا مخالف لما علم بالضرورة من ادعاء جماعة من الكذابين النبوة وإتيانهم بخوارق من جنس خوارق الكهان والسحرة مثل الاسود العنسي الذي ادعى النبوة باليمن في حياة النبي ﷺ وكان يريهم أعاجيب من جنس الشعوذة<sup>(٣)</sup>، وغيره كذلك.

(١) «النبوات» (ص ٦٥).

(٢) هذه الأوجه مستقاة من كلام شيخ الإسلام في «النبوات» (ص ٦٥-٧٣، ١٧٦، ١٨٠).

(٣) أنظر «تاريخ الطبري» (١٨٥/٣)، «تاريخ الإسلام» للذهبي (عهد الخلفاء الراشدين) (ص ١٤-١٧)، «البداية والنهاية» (٣/٣٠٧-٣١١).

٣- أن حقيقة قولهم ليست المعجزة هي الخارق نفسه بل هو المنع من معارضتها بمثلها، وعلى هذا يكون الأبلغ في المعجزة أن يكون دليل النبوة غير خارق في نفسه ومع ذلك يمنع مخالفتي النبي من الإتيان بمثله، وهذا مأخذ من يقول بالصرفة كما سبق في الكلام على إعجاز القرآن الكريم، وتقدم بيان بطلانه.

٤- أن آيات الأنبياء ليس من شرطها استدلال النبي ولا تحديه بالإتيان بمثلها كما قالوا، بل هي دليل على نبوته وإن خلت عن هذين الشرطين الاستدلال والتحدي، مثل إخبار من تقدم بنبوته محمد ﷺ وكذلك مثل ما كان يظهره الله على يديه من الآيات كتكثير الطعام والشراب مرات عديدة فهذا أيضاً من دلائل نبوته وإن لم يكن يتحدى بها أو يستدل بها بل لحاجة المسلمين إليها.

قال شيخ الإسلام<sup>(١)</sup>: «وآيات النبوة وبراهينها تكون في حياة الرسول وقبل مولده وبعد مماته، لا تختص بحياته فضلاً عن أن تختص بحال دعوى النبوة أو حال التحدي كما ظنه بعض أهل الكلام»، وقال أيضاً: «إن آيات الأنبياء ودلائل صدقهم متنوعة قبل المبعث وحين المبعث وفي حياتهم وبعد مماتهم، فقبل مثل إخبار من تقدم من الأنبياء ومثل الإرهاصات الدالة عليه، وأما حين المبعث فظاهر، وأما في حياته فمثل نصره وإنجائه وإهلاك أعدائه، وأما بعد موته فمثل نصر أتباعه وإهلاك أعدائه...»<sup>(٢)</sup>.

هذان طرفا المسألة، وأما الوسط وهم أهل السنة والجماعة فعندهم المراتب ثلاثة: آيات الأنبياء ومعجزاتهم، وكرامات الصالحين، وخوارق الكهان والسحرة ونحوهم<sup>(٣)</sup>. فلا بد من بيان الفرق بين آيات الأنبياء وبين كل من هذين النوعين وما يميز آياتهم عليهم السلام عن كل منهما.

(١) «الجواب الصحيح» (٤/٢٥٠).

(٢) المصدر السابق (٤/٢٦٥).

(٣) كما قال شيخ الإسلام في «النبوات» (ص ١٩).

### [٣-٢-] تمييزها عن كرامات الصالحين:

قد بيّن شيخ الإسلام في كتابه (النبوات)<sup>(١)</sup> أن كرامات الصالحين في حقيقتها من معجزات الأنبياء<sup>(٢)</sup>، وقال: «فإنهم يقولون نحن إنما حصل لنا هذا باتباع الأنبياء ولو لم تتبعهم لم يحصل لنا هذا»، ثم بيّن أن كراماتهم مؤكدة لمعجزات الأنبياء وهي بمنزلة ما يتقدمهم من الإرهافات.

ومع هذا فلا تبلغ كرامات أحد منهم قط إلى مثل آيات الأنبياء، لكن قد يشاركونهم في جنس بعض آياتهم كما أنهم لا يبلغون إلى درجاتهم في الفضيلة والثواب لكن يشاركونهم في بعض أعمالهم التي استحقوا بها الثواب.

ذلك أن آيات الأنبياء منها ما يكون جنسه خاصاً بهم فلا يكون لغيرهم مثله ولا حتى جنسه، وهذه هي الآيات الكبرى من آياتهم، ومنها ما يكون جنسه مشتركاً مع كرامات الصالحين وإن كان هو في حق الأنبياء متميزاً في القدر والكيفية عن غيره، قال شيخ الإسلام<sup>(٣)</sup>: «ولكن آياتهم صغار وكبار كما قال تعالى: ﴿فَأَرَاهُ الْآيَةَ الْكُبْرَى﴾ فله تعالى آية كبيرة وصغيرة، وقال عن نبيه محمد ﷺ: ﴿لَقَدْ رَأَى مِنْ آيَاتِ رَبِّهِ الْكُبْرَى﴾ فالآيات الكبرى مختصة بهم، وأما الآيات الصغرى فقد تكون للصالحين مثل تكثير الطعام، فهذا قد وجد لغير واحد من الصالحين لكن لم يوجد كما وجد للنبي ﷺ أنه أطعم الجيش في شيء يسير»، ثم بيّن تمييز آيات الأنبياء عن الكرامات من وجهين فقال: «فهم مختصون إما بجنس الآيات؛ فلا يكون لمثلهم كالإتيان بالقرآن وانشقاق القمر وقلب العصا حية وانفلاق البحر وأن يخلق

(١) صفحة (١٩).

(٢) وقد ذكر في (ص ٢٠٢) من كتابه ذلك أن هذا قول غير واحد من العلماء.

(٣) المصدر السابق (ص ٣٢٢).

من الطين كهية الطير، وإما بقدرها وكيفيتها؛ كنار الخليل فإن أبا مسلم الخولاني وغيره صارت النار عليهم برداً وسلاماً لكن لم تكن مثل نار إبراهيم في عظمتها كما وصفوها، فهو مشارك للخليل في جنس الآية كما هو مشارك في جنس الإيمان ومحبة الله وتوحيده، ومعلوم أن الذي امتاز به الخليل من هذا الإيمان يماثله فيه أبو مسلم وأمثاله... ومسرى النبي ﷺ إلى بيت المقدس ليريه الله من آياته الكبرى أمر اختص به بخلاف من يحمل من مكان إلى مكان لا ليريه الله من آياته الكبرى ولا يعرج به إلى السماء فهؤلاء كثيرون» أ.هـ.

وأمر آخر يميز آيات الأنبياء عن كرامات الصالحين، وهو يرجع إلى أصل الفرق بين النبوة وبين غيرها، ذلك هو أن النبوة لا تنال بكسب العباد، بخلاف الصلاح وما قد يقارنه من الكرامات فإنه يمكن ذلك بعبادة الله وطاعته بل لا سبيل إليه إلا ذلك، وأما آيات الأنبياء فلا تحصل بشيء من ذلك بل الله يفعلها آية وعلامة لهم، قال شيخ الإسلام: «وقد يكرمهم بمثل كرامات الصالحين وأعظم من ذلك مما يقصد به إكرامهم، لكن هذا النوع يقصد به الإكرام والدلالة بخلاف الآيات المجردة كانشقاق القمر وقلب العصا حية وإخراج يده بيضاء والإتيان بالقرآن والإخبار بالغيب الذي يختص الله به، فأمر الآيات إلى الله لا إلى اختيار المخلوق... بخلاف ما حصل باختيار العبد إما لكونه يفعل ما يوجهه أو يدعو الله به فيجيبه»<sup>(١)</sup> أ.هـ.

### [٣-٣-] تميزها عن خوارق الكهان والسحرة:

سبق أن بينا في بداية الفصل الثاني سعة الفرق بين النبي الصادق وبين مدعي النبوة الكاذب، ومن ذلك أيضاً الفرق بين النبي وبين الكاهن أو الساحر وكذا بين

(١) المصدر السابق (ص ٤٤٤).

أحواهما. فالنبي الصادق وخير الناس، والكاذب على الله شر الناس، وبينهما من الفروق مالا يحصيه إلا الله كما قال شيخ الإسلام<sup>(١)</sup>، وأرجع الفرق بينهما إلى مصدريهما فقال<sup>(٢)</sup>: «ولما كانت الأنبياء مؤيدة بالملائكة، والسحرة والكهان تقترن بهم الشياطين كان من الفروق التي بينهم الفروق التي بين الملائكة والشياطين».

فهذا فرق بينهما من جهة السبب، وأما من جهة الغاية فهما مختلفان كذلك، فأيات الأنبياء مقصودها نصر الدين والدعوة إلى البر والتقوى بخلاف خوارق الكهان والسحرة فإنها مضادة لذلك تماماً، لأن خوارق العادات من هذه الجهة على ثلاثة أنواع كما قال شيخ الإسلام<sup>(٣)</sup>:

النوع الأول: أن تعين صاحبها على البر والتقوى، فهذه مثل أحوال نبينا محمد ﷺ ومن اتبعه، كانت خوارقهم لحجة في الدين أو حاجة للمسلمين.

النوع الثاني: أن تعين صاحبها على المباحات كمن تعينه الجن على قضاء حوائجه المباحة، فهذا متوسط وخوارقه لا ترفعه ولا تحفضه، وهو يشبه تسخير الجن لسليمان عليه السلام بينما كان إرسال نبينا ﷺ إلى الجن من النوع الأول فإنه دعاهم إلى الإيمان.

النوع الثالث: أن تعين صاحبها على المحرمات كالقواحش والظلم والشرك والقول الباطل، فهذا من جنس خوارق السحرة والكهان والفجار والمبتدعة.

وقد عقد شيخ الإسلام في كتابه (النبوات)<sup>(٤)</sup> فصلين لبيان مجمل الفروق بين

(١) المصدر السابق (ص ١٩١-١٩٢).

(٢) المصدر السابق (ص ٣٣٩).

(٣) المصدر السابق (ص ٢٧-٢٨).

(٤) صفحة (٢١٤-٢١٦، ٤٣٩-٤٤٩).

آيات الأنبياء وبين غيرها من خوارق السحرة والكهان، وذكر فيهما عدداً من هذه الفروق يمكن جمعها في أربعة رئيسية، وهي:

أولاً.. إن آيات الأنبياء ومعجزاتهم لا تكون معتادة للمكلفين بل لا بد أن تكون خارج مقدورهم وهم الإنس والجن جميعاً، ولا يمكن دخولها في قدرتهم في أي عصر من العصور، فأياتهم عليهم السلام إما من نوع العلم فتكون خارج مستطاع الإنس والجن من العلم والأخبار، أو تكون من نوع القدرة فتكون خارج مستطاعهم مما يقدرون عليه، وهذا بخلاف ما تأتي به السحرة والكهان فإنه لا يخرج عن كونه مقدوراً للإنس أو الجن، وما يقدر عليه الجن من جنس ما يقدر عليه الإنس لكن يختلف في السعة والمقدار.

ثانياً.. أن ما يأتي به السحرة والكهان وكل مخالف للرسول تمكن معارضته بمثله وأقوى منه كما هو الواقع لمن عرف هذا الباب، وآيات الأنبياء لا يمكن أحداً أن يعارضها لا بمثلها ولا بأقوى منها. مثل حال سحرة فرعون مع موسى عليه السلام، قال الله تعالى: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ أَنْ أَلْقِ عَصَاكَ فَإِذَا هِيَ تَلْقَفُ مَا يَأْفِكُونَ \* فَوَقَعَ الْحَقُّ وَبَطَلَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ \* فَغُلِبُوا هُنَاكَ وَانْقَلَبُوا صَاغِرِينَ﴾ [الأعراف: ١١٧-١١٩].

ثالثاً.. إن النبوة ومعجزاتها لا تنال بكسب العباد فلا يقدر أحد أن يتوصل إليها بسبب بخلاف غير ذلك من أحوال السحرة والكهان والدجالين فيمكن التوصل إليها بسبب.

ثم إن قدر أنها تنال بالاكْتِسَاب فهي إنما تنال بعبادة الله وطاعته فإنه لا يقول عاقل أن أحداً يصير نبياً بالكذب والظلم بل بالصدق والعدل، بمعنى أن وقائع الأحوال تبين ذلك بما لا لبس فيه.



رابعاً.. إن الفرق بينهما ثابت أيضاً في نفس صفاتهما وأفعالهما، فما تخبر به الأنبياء لا يكون إلا صدقاً وما تأمر به لا يكون إلا عدلاً، بخلاف السحرة والكهان فلا بد أن يكون في أخبارهم من الكذب ما لا يخفى وفي أفعالهم من الظلم كذلك. ثم إن آيات الأنبياء تكون داعياً للتصديق بالحق والأمر وبالعدل بينما خوارق الكفرة والفجرة بخلاف ذلك، فكما أن وقائع أحوال الشخص تُبين صدقه من كذبه كما مرّ، فكذلك صفة ما يأتي به ويأمر به وما يشرعه تُبين ذلك أيضاً. هذه أهم الفروق بين آيات الأنبياء وغيرها من خوارق العادات، والله سبحانه أعلم.

وصلّى الله وسلّم على خاتم رسله وأنبيائه محمّد وآله وصحبه أجمعين..

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين..

